

# مُقاَمَة صَدِيقُ الْجَاهِ

لِشَيْخِ الْمُحَدِّثِ أَحْمَدِ عَلَى السَّهَارِ نَفْرَوِيِّ (١٢٩٧هـ)

اعتنى بها  
الطااف اينڈ سانز، کراتشی، پاکستان  
لنشر و التوزیع

Fax : (92) 21 - 32512774  
E-mail : [altaf123@hotmail.com](mailto:altaf123@hotmail.com)



# مقدمة صحيح البخاري

للشيخ المحدث المولانا أحمد علي السهار نفورى رحمة الله تعالى

وقد ألحَقَ في آخرها كتابُ التَّرَاجِمِ لأبوابِ البخاري للشيخ المتقن المولانا شاه ولِي الله المحدث الدهلوى رحمة الله تعالى، هو حاوٍ على فوائدِ أبوابِ البخاري وأغراضِ مصنفه رحمة الله تعالى وغير ذلك من الفوائد الكثيرة في فن الأحاديث.

الحمد لله الذي وفقنا بخدمة أقوال النبي وأحواله صلى الله وسلم عليه وعلى آله وأصحابه، وبعد: يقول العبد الضعيف الخادم للحديث النبوى أَحْمَدُ عَلَى السَّهَارِ نَفُورِي تَوْطِنًا، والإسحاقى تلمذًا، والحنفى مذهبًا: لِمَا كانَ مِنْ تَوْفِيقِ اللَّهِ إِيَّاهُ وَحْسَنَ كِرَامَتِهِ عَلَى أَنِّي قَدْ صَرَفْتُ عَدَةَ سَنِينَ مِنْ عُمْرِي فِي تَصْحِيفِ الصَّحِيفَ لِإِلَامِ الْهَمَامِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ فِي الْحَدِيثِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلِ الْبَخَارِيِّ، وَعَلَقْتُ عَلَيْهِ مِنَ الْتَّعْلِيقَاتِ الَّتِي تَغْنِي عَنْ حَلِ الْكِتَابِ وَمَارِبِهِ وَرِبْطِ تَرَاجِمِهِ بِمَا فِي أَبْوَابِهِ، فَأَرَدْتُ أَنَّ الْحَقَّ فِي أَوْلِهِ مَقْدِمَةً مَشْتَمَلَةً عَلَى الْأُمُورِ الَّتِي يَحْتَاجُ إِلَيْهَا مِنْ يَشْغُلُ بِهَا الْكِتَابَ، فَرَتِبْتُهُ عَلَى فَصُولٍ:

## الفصل الأول في أحوال المؤلف

هو إمام الدنيا في الحديث شيخ الإسلام أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن بَرِدَّيْةَ - بفتح موحدة فسكون راء فدال مهملة مكسورة فرای ساکنة فموحدة فهاء - كلمة فارسية، معناها: الزراع، وبردبة محسوسى مات عليها، وابنه المغيرة أسلم على يد الإمام البخاري الجعفى والى بخارا، ويمان هذا هو أبو عبد الله بن محمد بن جعفر بن يمان المسندي بفتح التون شيخ البخاري، وإنما قيل للبخاري: جعفي، لأنَّه مولى يمان الجعفى ولاء إسلام، وكان البخاري نحيف الجسم، ليس بالطويل ولا بالقصير، وكان زاهداً في الدنيا ومتورعاً، وورث من أبيه مالاً كثيراً فكان يتصدق به، وكان قليل الأكل جدًا، كثيراً بالإحسان إلى الطلبة، مفرطاً في الحود والكرم، واتفقاً على أنَّ البخاري ولد بعد صلاة الجمعة لثلاث عشرة (١٣) حلَتْ من شوال سنة أربع وستين ومائة (١٩٤هـ)، وأنَّه توفي ليلة السبت عند صلاة العشاء ليلة عيد الفطر، ودفن يوم الفطر بعد الظهر سنة ست وخمسين ومائتين (٢٥٦هـ)، وله اثنان وستون سنةً (٦٦٢هـ) إلا ثلاثة عشر يوماً، ودفن بخرشنك قرية على فرسخين من سمرقند ولم يعقب ولداً ذكراً، ولما صلى عليه ووضع في حفرته فاح من تراب قبره رائحة طيبة كالمسك، وجعل الناس يختلفون إلى قبره مدة يأخذون من تراب قبره ويتعجبون من ذلك، ولنعم ما قيل:

جمال هنمنشين درمن اثر كرد وگرنه من همان خاکم که هستم

قال بعضهم: رأيت النبي صلى الله عليه وسلم في المنام ومعه جماعة من الصحابة وهو واقف، فسلمت عليه فرد على السلام، فقلت: ما وقوفك هنا يا رسول الله؟ قال: أنتظِرْ محمدَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ، قال: فلما كانَ بَعْدَ أَيَّامٍ بَلْغَنِي مَوْتُهُ فَنَظَرْتُ إِذَا هُوَ قد ماتَ فِي السَّاعَةِ الَّتِي رأَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِيهَا.

وروي عن جعفر بن أعين المروزي أنه قال: لو قدرت على أن أزيد من عمري في عمر البخاري لفعلته؛ لأن موتي موته أحد من الناس وموت البخاري ذهاب العلم وموت العالم، ونعم ما قبل:

إذاما مات ذو علم وفتوى فقد وقعت من الإسلام ثلثة

وقد جمع البعض تاريخ ولادته ومدة حياته ووفاته في بيت وقال:

كان البخاري حافظاً ومحدثاً جمع الصحيح مكملاً للتحرير

ميلاده صدق (١٩٤) ومدة عمره فيها حميد (٦٢) وانقضى في نور (٢٥٦)

قال الفزيري: وأيت محمد بن إسماعيل البخاري في النوم خلف النبي صلى الله عليه وسلم والنبي صلى الله عليه وسلم يمشي، كلما رفع قدمه وضع البخاري قدمه في ذلك الموضع.

وعن محمد بن حمدوية قال: سمعت محمد بن إسماعيل البخاري يقول: أحفظ مائة ألف حديث صحيح ومائتي ألف حديث غير صحيح.

وعن محمد بن بشار شيخ البخاري ومسلم قال: حفاظ الدنيا أربعة: أبوزرعة بالري، ومسلم بن الحجاج بن سببور، وعبد الله بن عبد الرحمن الدارمي بسمرقند، ومحمد بن إسماعيل بخارا.

قال علي بن حجر: أخرجت خراسان ثلاثة: أبا زرعة بالري، ومحمد بن إسماعيل بخارا، والدارمي بسمرقند، قال: والبخاري أعلمهم وأبصرهم وأفهمهم.

قال الإمام أحمد بن حنبل: ما أخرجت خراسان مثل محمد بن إسماعيل.

قال إسحاق بن راهويه: يا معاشر أصحاب الحديث! انظروا إلى هذا الشاب واكتبوا عنه؛ فإنه لو كان في زمان الحسن البصري لاحتاج إليه لمعرفة الحديث وفقهه.

قال أبو عيسى الترمذى: لم أر بالعراق ولا بخراسان في معنى العلل والتاريخ ومعرفة الأسانيد أعلم من محمد بن إسماعيل.

وروى عن الإمام مسلم بن الحجاج أنه قال للبخاري: لا يغضك إلا حاسد، وأشهد أنه ليس في الدنيا مثلك.

وروى الحاكم أبو عبد الله في تاريخ نيسابور بإسناده عن أحمد بن حمدون قال: جاء مسلم بن الحجاج إلى البخاري فقبل بين عينيه وقال: دعني أُقبل رحيلك يا أستاذ الأستاذين ويا سيد المحدثين ويا طبيب الحديث في علله.

قال الإمام محمد بن إسحاق بن خزيمة: ما رأيت تحت أديم السماء أعلم بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم من محمد بن إسماعيل البخاري.

قال الحافظ أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي: وحسبك بإمام الأئمة ابن خزيمة يقول فيه هذا القول مع لقائه الأئمة والمشايخ شرقاً وغرباً.

وفي التهذيب: قال الحاكم أبو عبد الله في تاريخ نيسابور: ممن سمع منه البخاري بمكة أبو الوليد أحمد بن محمد الأزرقي وعبد الله بن يزيد المقرى وإسماعيل بن سالم الصائغ وأبوبكر عبد الله بن الزبير الحميدي وأقرانهم، وبالمدينة إبراهيم بن المنذر الحزامي ومطرف بن عبد الله وإبراهيم بن حمزة وأبو ثابت محمد بن عبد الله وعبد العزيز بن عبد الله الأويسي وأقرانهم، وبالشام محمد بن يوسف الفريابي وأبو النصر إسحاق بن إبراهيم وآدم بن أبي إياس وأبواليمان الحكم بن نافع وحية بن شريح وأقرانهم، وبخاراً محمد بن سلام البىكندي وعبد الله بن محمد بن المسندي وهارون بن الأشعث وأقرانهم، وبمرو على بن الحسن بن شقيق وعبدان ومحمد بن مقاتل وأقرانهم، وبيلخ مكي بن إبراهيم ويحيى بن بشر، ومحمد بن أبان والحسن بن شجاع ويحيى بن موسى وقبيبة وأقرانهم وقد أكثر بها، وبهراء أحمد بن أبي الوليد الحنفي،

وبنيسابور يحيى بن يحيى وبشر بن الحكم وإسحاق بن راهويه ومحمد بن رافع ومحمد بن يحيى الذهلي وأقرانهم، وبالري إبراهيم بن موسى، وبغداد محمد بن عيسى الطباع، ومحمد بن سابق وسريح بالسين المهملة والجيم ابن النعمان وأحمد بن حنبل وأقرانهم، وبواسط حسان بن حسان وحسان بن عبد الله وسعيد بن سليمان وأقرانهم، وبالبصرة أبو عاصم النبيل وصفوان بن عيسى وبدل بن المُحَبَّر بفتح الحاء المهملة والباء الموحدة وحرمي بن عمارة وعفان بن مسلم ومحمد بن عرعرة وسليمان بن حرب وأبو الوليد الطيالسي وعاصم ومحمد بن سنان وأقرانهم، وبالكوفة عبيد الله بن موسى وأبو نعيم وأحمد بن يعقوب وإسماعيل بن أبيان والحسن بن الربيع وخالد بن مخلد وسعد بن حفص وطلق بن غنام بالمعجمة وعمر بن حفص وفروة وقيصة بن عقبة وأبو غسان وأقرانهم، وبنصر عثمان بن صالح وسعيد بن أبي مريم وعبد الله بن صالح وأحمد بن شبيب وأصبع بن الفرج وسعيد بن عيسى وسعيد بن كثير بن غفير ويحيى بن عبد الله بن بكير وأقرانهم، وبالجزيرة أحمد بن عبد الملك الحراني وأحمد بن يزيد الحراني وعمر بن خلف وإسماعيل بن عبد الله الرقي وأقرانهم.

قال الحاكم أبو عبد الله: فقد رحل البخاري رحمة الله تعالى إلى هذه البلاد المذكورة في طلب العلم وأقام في كل مدينة منها على مشايخها، قال: وإنما سَمِيتُ من كل ناحية جماعة من المتقدمين ليستدل به على عالي إسناده وبالله التوفيق.

ورويانا عن الخطيب البغدادي رحمة الله تعالى قال: رحل البخاري رحمة الله تعالى إلى محدثي الأمصار وكتب بخراسان والجibal ومدن العراق كلها وبالحجاج والشام ومصر، وورد بغداد دفعات.

ورويانا من جهات عن جعفر بن محمد القطان قال: سمعت البخاري يقول: كتبت عن ألف شيخ من العلماء وزيادة، وليس عندي حديث لا أذكر إسناده.

وأما الآخذون عن البخاري فأكثر من أن يحصوا وأشهر من أن يذكروا. وقد رويانا عن الفبرري قال: سمع الصحيح من البخاري تسعون ألف رجل، فما بقي أحد يرويه غيري، وقد روى عنه خلائق غير ذلك، ومن روى عنه من الأئمة الأعلام أبو الحسين مسلم بن الحجاج صاحب الصحيح، وأبو عيسى الترمذى، وأبو عبد الرحمن النسائي، وأبو حاتم وأبو زرعة الرازيان، وأبو إسحاق إبراهيم بن إسحاق الحربي الإمام، وصالح بن محمد بن حزرة الحافظ، وأبوبكر بن حزيمة، ويحيى بن محمد بن صاعد، ومحمد بن عبد الله مطين، وكل هؤلاء أئمة حفاظ وآخرون من الحفاظ وغيرهم، انتهى.

وفي التيسير: قال البخاري رحمة الله تعالى: خرّجت كتاب الصحيح من زهاء ستمائة ألف حديث وما وضعت فيه حديثا إلا وصلت ركتعتين.

ولما قدم بغداد جائه أصحاب الحديث وأرادوا امتحانه، فعمدوا إلى مائة حديث فقلعوا متونها وأسانيدها ودفعوها إلى عشرة رجال وأمرؤهم أن يلقوها إليه، فانتدب رجل منهم فسألها عن حديث منها، فقال: لا أعرفه، فسألها عن آخر فقال: لا أعرفه، حتى فرغ من العشرة، فكان حاله معه كذلك إلى تمام العشرة، والبخاري لا يزيدهم على قوله: «لا أعرفه»، فاما العلماء فعرفوا بإنكاره أنه عارف، وأما غيرهم فلم يدركونه كذلك، فلما فرغوا التفت البخاري إلى الأول منهم فقال: أما حديثك الأول فهو كذا، وأما الثاني فكذا على النسق إلى آخر العشرة، فرد كل متن إلى إسناده وكل إسناد إلى متنه، ثم فعل بالباقيين مثل ذلك، فأقر الناس له بالحفظ وأذعنوا له بالفضل، انتهى.

وللبخاري مصنفات غير الصحيح كأدب المفرد، ورقم اليدين في الصلاة، وقراءة حلف الإمام، وبر الوالدين، والتاريخ الكبير، والأوسط، والصغير، وخلق أفعال العباد، وكتاب الضعفاء، والجامع الكبير، والمسند الكبير، وكتاب الأشربة، وكتاب الهبة، وأسامي الصحابة، وكتاب العلل، وكتاب الوحدان، وكتاب المبسوط وغير ذلك.

وروي عنه أنه قال: رويت الحديث عن ألف وثمان مائة محدث، وروى عنه خلق كثير، قيل: روى عنه مائة ألف محدث.

هذه نبذة من شمائله وصفاته، قال النووي في التهذيب: ومناقبه لا تستقصى لخروجها عن أن تحصى، وهي منقسمة إلى حفظ ودرأة واجتهاد في التحصيل ورواية ونسك وإفادة وورع وزهادة وتحقيق وإتقان وعرفان وأحوال وكرامات وغيرها من المكرمات، رضي الله عنه وأرضاه وجمع بيني وبينه وجميع أحبابنا في دار كرامته مع من اصطفاه وجزاه عني وعن سائر المسلمين أكمل الجزاء وحباه من فضله أبلغ الحباء.

## الفصل الثاني في أحوال الجامع الصحيح

أما اسمه فسماه مؤلفه رحمة الله تعالى "الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه، وأما محله فهو أول مصنف صنف في الصحيح المجرد، واتفق العلماء أن أصح الكتب المصنفة صحيح البخاري ومسلم، واتفق الجمهور على أن صحيح البخاري أصحهما صحيحًا وأكثراهما فوائد.

قال الحافظ أبو علي النسابوري: وقال بعض علماء المغرب: "صحيح مسلم أصح"، وأنكر العلماء ذلك عليهم، والصواب ترجيح صحيح البخاري. وقال النسائي: أجد هذه الكتب كتاب البخاري، وأجمعت الأمة على صحة هذين الكتابين ووجوب العمل بأحاديثهما.

وأما سبب تصنيفه وكيفية تأليفه فقال البخاري رحمة الله تعالى: كنت عند إسحاق بن راهويه، فقال لنا بعض أصحابنا: لو جمعتم كتاباً مختصراً في الصحيح لسن رسول الله صلى الله عليه وسلم، فوق ذلك في قلبي وأخذت في جمع هذا الكتاب. وروي من جهات عن البخاري قال: صنفت كتاب الصحيح لست عشرة سنة، خرجتُ من ستة مائة ألف حديث وجعلته حجة بيني وبين الله.

وروي عنه قال: رأيت النبي صلى الله عليه وسلم في المنام وكأني واقف بين يديه وبيني مروحة أذبُّ عنه، فسألت بعض المعتبرين فقال: أنت تذبُّ عنه الكذب، فهو الذي حملني على إخراج الصحيح.

وروي عنه قال: ما ادخلت في كتاب الجامع إلا ما صحي وترك كثيراً من الصلاح لحال الطول.

وروي عن الفريبرى قال البخاري: ما وضعت في كتاب الصحيح حديثاً إلا اغتنست قبل ذلك وصلت ركعين.

وروي عن عبد القدوس بن همام قال: سمعت عدة من المشايخ يقولون: حول البخاري تراجم جامعه بين قبر النبي صلى الله عليه وسلم ومنبره وكان يصلى لك كل ترجمة ركعتين.

وقال آخرون، منهم أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي: صنفه ببخار، وقيل: بمكة، وقيل: بالبصرة، وكل هذا صحيح، ومعناه أنه كان يضيّف فيه في كل بلد من هذه البلدان، فإنه يبقى في تصنيفه ست عشرة سنة.

قال الحاكم: حدثنا أبو عمرو إسماعيل ثنا أبو عبد الله محمد بن علي قال: سمعت البخاري يقول: أقمت بالبصرة خمس سنين، معي كتبي أصنف وأحاج في كل سنة وأرجع من مكة إلى البصرة.

قال البخاري رحمة الله تعالى: وأنا أرجو أن يبارك الله تعالى للمسلمين في هذه المصنفات، وجملة ما في صحيح البخاري من الأحاديث المسندة سبعة آلاف ومائتان وخمسة وسبعون (٧٢٢٥) حديثاً بالأحاديث المكررة، وبحذف المكررة نحو أربعة آلاف، كذا ذكر النووي في التهذيب والحافظ ابن حجر في مقدمة فتح الباري.

قال الحافظ ابن حجر في الفصل الثاني في مقدمة فتح الباري: قال الحافظ أبو الفضل بن طاهر فيما قرأت على الثقة أبي الفرج بن حمّاد أن يونس بن إبراهيم بن عبد القوي أخبره عن أبي الحسن بن المقربي عن أبي المعتمر المبارك بن أحمد عنه: شرط البخاري أن يخرج الحديث المتفق على ثقة نقلته إلى الصحابي المشهور من غير اختلاف بين الثقات الأثبات، ويكون

إسناده متصلًا غير مقطوع، وإن كان راويان فحسن وإن لم يكن إلا راوٍ واحدٍ وصح الطريق إليه كفى. قال: وما ادعاه الحاكم أبو عبد الله: "أن شرط البخاري ومسلم أن يكون للصحابي راويان فصاعداً، ثم يكون للتابع المشهور راويان ثقان". إلى آخر كلامه، فمتقضى بأنهما أخرجاً أحاديث جماعة من الصحابة ليس لهم إلا راوٍ واحدٍ، انتهى. والشرط الذي ذكره الحاكم وإن كان متضمناً في حق بعض الصحابة الذين، أخرج لهم فإنه معتبر في حق من بعدهم فليس في الكتاب حديث أحد من رواه ليس له إلا راوٍ واحدٍ قطّ.

وقال الحافظ أبو بكر الحازمي رحمة الله تعالى: هذا الذي قاله الحاكم قولٌ من لم يُمْنَعْ الغوص في خبايا الصحيح، ولو استقرَّ الكتاب حق استقرائه لوجد جملة من الكتاب ناقضة دعواه، ثم قال ما حاصله: أن شرط الصحيح أن يكون إسناده متصلًا، وأن يكون راويه مسلماً صادقاً غير مدلس ولا مختلط، متصفًا بصفات العدالة، ضابطاً متحفظاً، سليم الذهن، قليل الوهم، سليم الاعتقاد، قال: ومذهب من يخرج الصحيح أن يعتبر حال الراوي في مشايحه العدول، فبعضهم حديثه ثابت صحيح، وبعضهم حديثه مدخول، قال: وهذا باب فيه غموض، وطريقة إياضه معرفة طبقات الرواية عن راوي الأصل ومراتب مداركه، فلنوضح ذلك بمثال، وهو أن تعلم أن أصحاب الزهري مثلاً على خمس طبقات، ولكل طبقة منها مزيد على التي تليها، فمن كان في الطبقة الأولى فهو الغاية في الصحة وهو مقصد البخاري، والطبقة الثانية شاركت الأولى في التثبت إلا أن الأولى جمعت من الحفظ والإتقان ومن طول الملازمة للزهري حتى كان فيهم من يزامله في السفر ويلازمه في الحضر، والطبقة الثانية لم تلزمه إلا مدة يسيرة فلم يمارس حديثه، فكانوا في الإتقان دون الأولى وهم شرط مسلم. ثم مثل الطبقة الأولى بيونس بن يزيد وعقيل بن خالد الأيلي ومالك بن أنس وسفيان بن عيينة وشعيوب بن أبي حمزة، والثانية بالأوزاعي واللith بن سعد وعبد الرحمن بن خالد بن مسافر وابن أبي ذئب. قال: والطبقة الثالثة نحو جعفر بن برقان وسفيان بن حسين وإسحاق بن يحيى الكلبي. والرابعة نحو زمعة بن صالح ومعاوية بن يحيى الصدفي والمثنى بن الصباح. والخامسة نحو عبد القدس بن حبيب والحكم بن عبد الله الأيلي ومحمد بن سعيد المصلوب، فاما الطبقة الأولى فهم شرط البخاري. وقد يخرج من حديث أهل الطبقة الثانية ما يعتمد من غير استيعاب. وأما مسلم فيخرج أحاديث الطبقتين على سبيل الاستيعاب ويخرج أحاديث الطبقة الثالثة على النحو الذي يصنع البخاري في الثانية.

واما الرابعة والخامسة فلا يخرجان عليهما، قلت: وأكثر ما يخرج البخاري حديث الطبقة الثانية تعليقاً، وإنما يخرج اليسيير من حديث الطبقة الثالثة أيضاً، وهذا المثال الذي ذكره هو في حق المكثرين، فيقاد على هذا أصحاب نافع وأصحاب الأعمش وأصحاب قتادة وغيرهم، فاما غير المكثرين فإنما اعتمد الشیخان في تخریج أحاديثهم على الثقة والعدالة وقلة الخطأ، لكن منهم من قوي الاعتماد عليه فأخرجاً ماتفرد به كيحيى بن سعيد الأنصاري، ومنهم من لم يقو الاعتماد عليه فأخرجاً له ما شاركه فيه غيره وهو الأكثـر.

### الفصل الثالث في ما يتعلّق بالترجم

ومنه يعلم وجه كثرة نسخ البخاري، روى عبد الرزاق البخاري أنه قال: قلت للبخاري: جميع الأحاديث التي أوردتتها في مصنفاتك هل تحفظها؟ فقال: لا يخفى على شيء منها، فإني قد صنفت ثلاثة مرات، وكأنه أراد بالذكر التبييض، وأصل كثرة نسخ البخاري من هذه الجهة، ورواية أنه جعل تراجمه في الروضة الشريفة محمولة على نقلها من المسودة إلى البياض، كذا قيل، ويمكن حمله على حقيقته.

قال الشيخ الحافظ ابن حجر العسقلاني في مقدمة الفتح: قد تقرر أنه التزم فيه الصحة وأنه لا يورد فيه إلا حديثاً صحيحاً،

هذا أصل موضوعه وهو مستفاد من تسميته إياه الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وسنته وأيامه، ومما نقلناه عنه من رواية الأئمة عنه صريحاً. ثم رأى أن لا يخله من الفوائد الفقهية والنكت الحكمة، فاستخرج بفهمه من المتون معاني كثيرة، فرقها في أبواب الكتاب بحسب تناسبها، واعتنى فيه بآيات الأحكام، فانتزع منها الدلالات البدعة وسلك في الإشارة إلى تفسيرها السبيل الواسعة.

قال الشيخ محى الدين: ليس مقصود البخاري الاقتصار على الأحاديث فقط بل مراده الاستنباط منها والاستدلال لأبواب أرادها، ولهذا المعنى أخلي كثيراً من الأبواب عن إسناد الحديث واقتصر فيه على قوله: "فيه فلان عن النبي صلى الله عليه وسلم" أو نحو ذلك، وقد يذكر المتن بغير إسناد، وقد يورد معلقاً، وإنما يفعل هذا لأنه أراد الاحتجاج للمسألة التي ترجم لها، وأشار إلى الحديث؛ لأنه كان ملماً، وقد يكون مما تقدم وربما تقدم قريباً، ويفعل في كثير من أبواب الأحاديث الكثيرة، وفي بعضها ما فيه إلا آية من كتاب الله تعالى، وفي بعضها لا شيء فيه أبلة.

وقد ادعى بعضهم أنه صنع ذلك عمداً، وغرضه أن يبين أنه لم يثبت عنده حديث بشرطه في المعنى الذي ترجم عليه، ومن ثم وقع في بعض نسخ الكتاب ضم باب لم يذكر فيه حديث إلى حديث لم يذكر فيه باب، فأشكل فهمه على الناظر فيه، وقد أوضح السبب في ذلك الإمام أبوالوليد الباقي المالكي في مقدمة كتابه في أسماء رجال البخاري، فقال: أخبرني الحافظ أبوذر عبد بن أحمد المروزي قال ثنا الحافظ أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد المستملي قال: انتسخت كتاب البخاري من أصله الذي كان عند صاحبه محمد بن يوسف الفربيري، فرأيت فيها شيئاً لم تتم وأشياء مبيضة، منها تراجم لم يثبت بعد هاشينا، ومنها أحاديث لم يترجم لها، فأضفتنا بعض ذلك إلى بعض.

قال أبو الوليد الباقي: ومما يدل على صحة هذا القول أن رواية أبي إسحاق المستملي ورواية أبي محمد السريسي ورواية أبي الهيثم الكشمي يعنيهني ورواية أبي زيد المروزي مختلفة بالتقديم والتأخير مع أنهم انتسخوا من أصل واحد، وإنما ذلك فيما قدر كل واحد منهمما مما كان في طرة أو رقعة مضافة أنه من موضع ما فأضافه إليه، ويبين ذلك أنك تجد ترجمتين، وأكثر من ذلك متصلة ليس بينهما أحاديث، قال الباقي: وإنما أوردت هذا الما عنى به أهل بلدنا من طلب معنى يجمع بين الترجمة والحديث الذي يليها، وتكتفون به في ذلك من تعسف التأويل ما لا يسوغ، انتهى.

قلت: وهذه قاعدة حسنة يفرغ إليها حيث يتعرّض وجه الجمع بين الترجمة والحديث، وهي مواضع قليلة جداً.

ثم ظهر لي أن البخاري مع ذلك فيما يورده من تراجم الأبواب إن وجد حديثاً يناسب ذلك الباب ولو على وجه خفي ووافق شرطه أو رده بالصيغة التي جعلها مصطلحة لموضع كتابه وهي حدثنا أو ما قام مقام ذلك والمعنى بشرطها عنده، وإن لم يجد فيها إلا حديثاً لا يوافق شرطه مع صلاحيته للحجّة كتبه في الباب مغايراً للصيغة التي يسوق بها ما هو من شرطه. ومن ثم أورد التعاليق وإن لم يجد فيه صحيحاً لا على شرطه ولا على شرط غيره، وكان مما يستأنس به ويقدمه قوم على القياس استعمل لفظ ذلك الحديث أو معناه ترجمة باب، ثم أورد بعد ذلك إما آيةً من كتاب الله تعالى تشهد له أو حديثاً يؤيد عموم مادل عليه ذلك الخبر.

ولنذكر ضابطاً يشتمل على بيان أنواع التراجم فيه وهي ظاهرة وخفية، أما الظاهرة فليس ذكرها من غرضنا وهي أن يكون الترجمة دالة بالمطابقة لما يورد في مضمونها، وإنما فائدتها الإعلام بما ورد في ذلك الباب من غير اعتبار مقدار تلك الفائدة كأنه يقول: هذا الباب الذي فيه كيت أو باب ذكر الدليل على الحكم الفلاحي مثلًا، وقد يكون الترجمة بالفظ المسترجم له أو ببعضه أو بمعناه، وهذا في الغالب قد يأتي من ذلك ما يكون في معنى لفظ الترجمة احتمال لأكثر من معنى واحد، فيعين أحد الاحتمالين بما يذكر تحتها من الحديث.

وقد يوجد فيه ما هو بالعكس من ذلك بأن يكون الاحتمال في الحديث والتعيين في الترجمة، والترجمة حينئذ بيان لتأويل ذلك الحديث نائبة مناب قول الفقيه مثلاً: المراد بهذا الحديث العام الخصوص أو بهذا الحديث الخاص: العموم، إشعاراً بالقياس لوجود العلة الجامعة أو أن ذلك الخاص المراد به ما هو أعم مما يدل عليه ظاهره بطريق الأعلي أو الأدنى، ويأتي في المطلق والمقييد نظير ما ذكرنا في العام والخاص، وكذا في شرح المشكّل وتفسير الغامض وتأويل الظاهر وتفسير المحمّل. وهذا الموضوع هو معظم ما يشكّل، فلهذا اشتهر من قول جمع من الفضلاء: ”فقه البخاري في ترجمه“.

وأكثر ما يفعل البخاري ذلك إذا لم يجد حدثاً على شرطه في الباب ظاهر المعنى في المقصود الذي ترجم به فيستبط الفقه منه، وقد يفعل ذلك لعرض تشحيد الأذهان في إظهار مضمونه واستخراج خبيثه، وكثيراً ما يفعل هذا الأخير حيث يذكر الحديث المفسّر لذلك في موضع آخر متقدماً أو متاخراً، فكأنه يحيل عليه ويؤمّي بالرمز والإشارة إليه.

وكثر ما يترجم بلفظ الاستفهام كقوله: ”باب هل يكون كذا“ أو من قال كذا“ أو نحو ذلك، وذلك حيث لا يتوجه له الجزم بأحد الاحتمالين، وغرضه من ذلك بيان هل ثبت ذلك الحكم أو لم يثبت فيترجمه على الحكم، ومراده ما يتفسّر بعد من إثباته أو نفيه أو إنه محتمل لهما، وربما كان أحد المحتتملين أظهره وغرضه أن يقى للنظر مجالاً، ونبه أن هناك احتمالاً أو تعارضاً يوجب التوقف حيث يعتقد أن فيه إجمالاً أو يكون المدرك مختلفاً في الاستدراك به.

وكثر ما يترجم بأمر ظاهره قليل الحدوى لكنه إذا حقّقه المتأمل أحدي كقوله: ”باب قول الرجل: ”ماصلينا“ فإنه وأشار به إلى الرد على من كره ذلك، ومنه قوله: ”باب قول الرجل: ”فاتتنا الصلاة“ أشار بذلك إلى الرد على من كره إطلاق هذا اللفظ.

وكثر ما يترجم بأمر يختص ببعض الواقع لا يظهر في بادي الرأي كقوله: ”باب استياك الإمام بحضور رعيته“، وذلك أن الاستياك قد يظن أنه من أفعال المهنة، فعل متوهماً يتوهم أن إخفاءه، أولى مراعاة للمروءة، فلما وقع في الحديث أنه

صلى الله عليه وسلم استياك بحضور الناس دل على أنه من باب التطيب لا من الباب الآخر، نبه على ذلك ابن دقيق العيد.

وكثر ما يترجم بلفظ يؤمّي إلى معنى حديث لم يصحّ على شرطه أو يأتي بلفظ الحديث الذي لم يصحّ على شرطه صريحاً في الترجمة، ويورد في الباب مما يؤدّي معناه تارة بأمر ظاهر وتارة بأمر خفي. من ذلك قوله: ”باب الأمراء من قريش“، وهذا اللفظ حديث يروي عن علي رضي الله عنه وليس على شرط البخاري، وأورد فيه حديث ”لا يزال والي من قريش“، ومنها قوله: ”باب اثنان فما فوّهما جماعة“، وهذا حديث يروي عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه وليس على شرط البخاري، وأورد فيه: ”فأدنا وأقينا ولیؤمّكما أحدكم“، وربما اكتفيأحياناً بلفظ الترجمة التي لم يصحّ على شرطه، وأورد معها أثراً أو آية فكأنه يقول: لم يصحّ في الباب شيء على شرطه.

وللغفلة عن هذه المقاصد الدقيقة اعتقد من لم يمعن النظر أنه ترك الكتاب بلا تبييض، ومن تأمل ظفراً ومن جدّ وجد، انتهى ما في مقدمة الفتح.

ويناسبه ما أفاده الشيخ الأجل قدوة المحدثين ولی الله بن عبد الرحيم في مقدمة شرحه على ترجم البخاري، عبارته:

جملة ترجم أبوابه تنقسم أقساماً:

منها أنه يترجم بحديث مرفوع ليس على شرطه، ويدرك في الباب حديثاً شاهداً له على شرطه.

ومنها أنه يترجم بحديث مرفوع ليس على شرطه لمسألة استبطها من الحديث بنحو من الاستباط من نصه أو إشاراته أو عمومه أو إيمائه أو فحواه.

ومنها أنه يترجم بمذهب ذهب إليه ذاهب قبله، ويدرك في الباب ما يدل عليه بنحو من الدلالة أو يكون شاهداً له في الجملة من غير قطع بترجح ذلك المذهب، فيقول: ”باب من قال كذا“.

ومنها أنه يترجم بمسألة اختلف فيها الأحاديث فيتاتي بتلك الأحاديث على اختلافها لقربها إلى الفقيه من بعده أمرها، مثاله: **باب حروم النساء إلى البراز** جمع فيه حديثين مختلفين.

ومنها أنه قد يتعارض الأدلة ويكون عند البخاري وجه تطبيق بينها يحمل كل واحد على محمل، فيترجم بذلك المحمل إشارة إلى التطبيق، مثاله: **باب حوف المؤمن** أن يحبط عمله وما يحذر من الإصرار على القتال والعصيان، ذكر فيه حديث **باب المسلم فسوق وقتاله كفر**.

ومنها أنه قد يجمع في باب واحد أحاديث كثيرة، كل واحد منها يدل على الترجمة، ثم يظهر له في حديث واحد فائدة أخرى سوى الفائدة المترجم عليها، فيعلم على ذلك الحديث بعلامة الباب، وليس غرضه أن الباب الأول قد انقضى بما فيه وجاء الباب الآخر برأسه ولكن قوله: **باب** هنالك بمنزلة ما يكتب أهل العلم على الفائدة المهمة لفظ **تبية** أو لفظ **فائدة** أو لفظ **قف**، مثاله قوله في كتاب بدء الخلق: **باب قول الله تعالى**: **وَبَثَ فِيهَا مِنْ كُلِّ دَآبَةٍ** ثم قال بعد أسطر: **باب خير مال المسلمين** غنم يتبع بها شعف الرجال، وأخرج هذا الحديث بسنته، ثم ذكر حديث **وَالفَجْرُ وَالخِيلُ فِي أَهْلِ الْخِيلِ** ثم وثم ما ليس من ذكر الغنم، فكانه أعلم على هذا الحديث بأنه مع دخوله في الباب فيه فائدة أخرى من منقبة للغنم.

ومنها أنه قد يكتب لفظ **باب** مكان قول المحدثين: وبهذا الإسناد، وذلك حيث جاء حديثان بإسناد واحد كما يكتب حيث جاء حديث واحد بإسنادين، مثاله: **باب ذكر الملائكة**، أطال فيه الكلام حتى أخرج حديث **الملائكة يتغايرون، ملائكة بالليل وملائكة بالنها**. نروية شعيب عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة، ثم كتب باب إذا قال أحدكم: **أمين والملائكة في السماء**: أمين فوافقت إحداهما الأخرى غفر له ما تقدم من ذنبه، ثم أخرج حديث **إِنَّ الْمَلَائِكَةَ لَا تَدْخُلُ بَيْتَهُ صُورَةً** ثم وثم ما ليس فيه ذكر **أمين** إلا بعد كثير، قال الإمام سعدي في موضع الباب: وبهذا الإسناد كأنه يشير إلى أن لفظ **باب** علامة لقوله: وبهذا الإسناد.

ومنها أنه قد يترجم بمذهب بعض الناس وبما كاد يذهب إليه بعضهم أو بحديث لم يثبت عنده، ثم يأتي بحديث يستدل به على خلاف ذلك المذهب والحديث إما بعمومه أو غير ذلك.

ومنها أنه يذهب في كثير من التراجم إلى طريقة أهل السير في استبطاطهم خصوصيات الواقع والأحوال من إشارات طرق الحديث، وربما يتعجب الفقيه من ذلك لعدم ممارسته بهذا الفن ولكن أهل السير لهم اهتمام شديد بمعرفة تلك الخصوصيات. ومنها أنه يقصد التمرن على ذكر الحديث وفق المسألة المطلوبة، ويهدي طالب الحديث إلى هذا النوع، مثاله: **باب ذكر الصواع**، **باب ذكر الخياط**.

وقد فرق البخاري في تراجم الأبواب علما كثيرا من شرح غريب القرآن وذكر آثار الصحابة والتابعين والأحاديث المعلقة، وفيه يذكر حديثا لا يدل هو بنفسه على الترجمة أصلا، لكن له طرقا، وبعض طرقه يدل عليها أشارة أو عموما، وقد إشار بذلك الحديث إلى أن فيه أصلا صحيحا يتأكد به ذلك الطريق، ومثل هذا لا ينفع به إلا لمَهَرَةً من أهل الحديث.

وكتيرا ما يترجم لأمر ظاهر قليل الحدوى لكنه إذا تحقق متأمل أجدى كقوله: **باب قول الرجل: ماصلينا**، فإنه وأشار إلى أرد على من كره ذلك، قلت: وأكثر ذلك تعقبات وتنكبات على عبد الرزاق وابن أبي شيبة في تراجم مصنفيهما أو شواهد الآثار، يرويان عن الصحابة والتابعين في مصنفيهما، ومثل هذا لا ينفع به إلا من مارس الكتابين واطلع على ما فيهما.

وكتيرا ما يخرج الأداب المفهومة بالقول من الكتاب والسنّة نحو من الاستدلال والعادات الكائنة في زمانه عليه السلام، ومثل هذا لا يدرك حسنه إلا من مارس كتب الأداب وأحال عقله في ميدان آداب قومه، ثم طلب لها أصلا من السنّة. وكثيرا ما يأتي بشواهد الحديث من الآيات وبشواهد الآية من الأحاديث تظاهرا أو لتعيين بعض المحتملات دون

البعض، فيكون المراد بهذا العام: الخصوص أو بهذا الخاص: العموم ونحو ذلك، ومثل هذا لا يدرك إلا بفهم ثاقب وقلب حاضر، انتهى.

## الفصل الرابع في شرح رموز النسخ لهذا الصحيح وعلاماتها

العلامة للغريبي: ف، ولنكتشميسي: هـ، وللمحموي: حـ، وللمستملي: سـ، ولا بن عساكر: عـ، ولكريمة بنت أحمد بن محمد بن حاتم المروزي: مـ، وللسريسي: حـ، وللسرحيسي: حـ، وللأصيلي: صـ، وللقابسي: قـ، وللمروزي: مـ، ولأبي ذر: ذـ، ولشيخ ابن حجر: شـ، ولأبي الوقت: قـ، وللنسيـي: سـ، وللصـاغـاني: صـ، وعلامة الأكـثـر: كـ، ولأبي السـكـن: كـ، ولأبي أـحمدـ الجرجـانيـ: جـ، ولاـبنـ شـبوـيـهـ: بـ.

## الفصل الخامس في بيان "حدثنا" وأخـبرـناـ وـ"أـنـبـأـنـاـ"ـ وـغـيـرـهـاـ

قال العيني في شرحه على الصحيح: قال القاضي عياض: لا خلاف أنه يجوز في السماع من لفظ الشيخ أن يقول السامع فيه: "حدثنا، وأخـبرـناـ، وـ"أـنـبـأـنـاـ"ـ وـغـيـرـهـاـ".

قال النووي: كان من مذهب مسلم رحمة الله الفرق بين "حدثنا وأخـبرـناـ": أـنـ "حدثناـ"ـ لاـ يـجـوزـ إـطـلاـقـهـ إـلـاـ لـمـاـ سـمـعـهـ منـ لـفـظـ الشـيـخـ خـاصـةـ "ـأـخـبـرـنـاـ"ـ لـمـاـ قـرـئـ عـلـىـ الشـيـخـ،ـ وـهـذـاـ فـرـقـ هـوـ مـذـهـبـ الشـافـعـيـ وـأـصـحـابـهـ وـجـمـهـورـ أـهـلـ الـعـلـمـ بـالـمـشـرـقـ.ـ قـالـ مـحـمـدـ بـنـ الـحـسـنـ الـجـوـهـرـيـ الـمـصـرـيـ وـهـوـ مـذـهـبـ أـكـثـرـ أـصـحـابـ الـحـدـيـثـ الـذـيـنـ لـاـ يـحـصـيـهـمـ أـحـدـ،ـ وـرـوـيـ هـذـاـ السـدـهـبـ أـيـضـاـ عـنـ اـبـنـ جـرـيـحـ وـأـلـوـزـاعـيـ وـابـنـ وـهـبـ،ـ قـلـتـ:ـ وـهـوـ مـذـهـبـ النـسـائـيـ وـصـارـهـ الشـائـعـ الـغـالـبـ عـلـىـ أـهـلـ الـحـدـيـثـ.ـ وـذـهـبـ جـمـاعـاتـ إـلـىـ أـنـ يـجـوزـ أـنـ يـقـولـ فـيـمـاـ قـرـئـ عـلـىـ الشـيـخـ:ـ "ـحـدـثـنـاـ وـأـخـبـرـنـاـ"ـ وـهـوـ مـذـهـبـ الزـهـرـيـ وـمـالـكـ وـسـفـيـانـ بـنـ عـيـنةـ وـيـحـيـيـ بـنـ سـعـيـدـ الـقـطـانـ وـآخـرـيـنـ مـنـ الـمـتـقـدـمـيـنـ وـهـوـ مـذـهـبـ الـبـخـارـيـ وـجـمـاعـةـ مـنـ الـمـحـدـثـيـنـ وـهـوـ مـذـهـبـ مـعـظـمـ الـحـجـازـيـنـ وـالـكـوـفـيـنـ.

وـذـهـبـ طـائـفـةـ إـلـىـ أـنـهـ لـاـ يـجـوزـ إـطـلاـقـ "ـحـدـثـنـاـ"ـ وـلـاـ "ـأـخـبـرـنـاـ"ـ فـيـ الـقـرـاءـةـ وـهـوـ مـذـهـبـ اـبـنـ الـمـبـارـكـ وـيـحـيـيـ بـنـ يـحـيـيـ وـأـحـدـ بـنـ حـنـبـلـ وـالـمـشـهـورـ عـنـ النـسـائـيـ،ـ وـالـلـهـ أـعـلـمـ.

وـقـالـ النـوـوـيـ فـيـ مـوـضـعـ آـخـرـ:ـ جـرـتـ عـادـةـ بـالـاقـتـصـارـ عـلـىـ الرـمـزـ فـيـ "ـحـدـثـنـاـ وـأـخـبـرـنـاـ"ـ وـاسـتـمـرـ الـاـصـطـلـاحـ عـلـىـ مـنـ قـدـيمـ الـأـعـصـارـ إـلـىـ زـمـانـنـاـ،ـ وـاـشـتـهـرـ ذـلـكـ بـحـيـثـ لـاـ يـخـفـيـ،ـ فـيـكـتـبـوـنـ مـنـ حـدـثـنـاـ:ـ "ـثـنـاـ"ـ وـهـيـ الثـاءـ وـالـنـونـ وـالـأـلـفـ،ـ وـرـبـماـ حـذـفـ الثـاءـ وـيـكـتـبـوـنـ مـنـ أـخـبـرـنـاـ:ـ "ـأـنـاـ"ـ وـلـاـ يـحـسـنـ زـيـادـةـ الـبـاءـ قـبـلـ "ـنـاـ".ـ

وـإـذـاـ كـانـ لـلـحـدـيـثـ إـسـنـادـاـنـ أـوـ أـكـثـرـ كـتـبـوـاـ عـنـدـ الـاـنـتـقـالـ مـنـ إـسـنـادـ إـلـىـ إـسـنـادـ:ـ "ـحـ"ـ،ـ وـهـيـ حـاءـ مـهـمـلـةـ مـفـرـدـةـ،ـ وـالـمـخـتـارـ أـنـهـاـ مـأـخـوذـةـ مـنـ التـحـولـ لـتـحـولـهـ مـنـ إـسـنـادـ إـلـىـ إـسـنـادـ وـأـنـهـ يـقـولـ الـقـارـيـ إـذـاـ اـنـتـهـيـ إـلـيـهـاـ:ـ "ـحـ"ـ وـيـسـتـمـرـ فـيـ قـرـاءـةـ مـاـبـعـدـهـ،ـ وـقـيـلـ:ـ إـنـهـاـ مـنـ حـالـ بـيـنـ الشـيـئـيـنـ إـذـاـ حـجزـ لـكـونـهـاـ حـالـتـ بـيـنـ الـإـسـنـادـيـنـ،ـ وـأـنـهـ لـاـ يـلـفـظـ عـنـدـ الـاـنـتـهـاءـ إـلـيـهـاـ بـشـيـءـ وـلـيـسـتـ مـنـ الـرـوـاـيـةـ،ـ وـقـيـلـ:ـ إـنـهـاـ رـمـزـ إـلـىـ قـوـلـهـ:ـ "ـالـحـدـيـثـ"ـ،ـ وـإـنـ أـهـلـ الـمـغـرـبـ كـلـهـمـ يـقـولـوـنـ:ـ إـذـاـ وـصـلـوـاـ إـلـيـهـاـ:ـ "ـالـحـدـيـثـ"ـ،ـ وـقـدـ كـتـبـ جـمـاعـةـ مـنـ الـحـفـاظـ مـوـضـعـهـاـ "ـصـحـ"ـ،ـ فـيـشـعـرـ بـأـنـهـارـمـ "ـصـحـ"ـ،ـ وـحـسـنـتـ هـنـاـ كـتـابـهـ لـعـلـاـ يـتـوـهـ أـنـ سـقـطـ مـنـ الـإـسـنـادـ الـأـوـلـ،ـ وـإـذـاـ كـانـ هـذـهـ الـحـاءـ تـوـجـدـ فـيـ كـتـبـ الـمـتـأـخـرـيـنـ كـثـيرـاـ،ـ وـهـيـ كـثـيرـةـ فـيـ صـحـيـحـ مـسـلـمـ قـلـيلـةـ فـيـ صـحـيـحـ الـبـخـارـيـ.

وـجـرـتـ عـادـةـ أـهـلـ الـحـدـيـثـ بـحـذـفـ "ـقـالـ"ـ وـنـحـوـهـ فـيـمـاـ بـيـنـ رـجـالـ الـإـسـنـادـ فـيـ الـخـطـ،ـ وـيـنـبـغـيـ لـلـقـارـيـ أـنـ يـلـفـظـ بـهـاـ،ـ وـإـذـاـ كـانـ فـيـ الـكـتـابـ "ـقـرـئـ عـلـىـ فـلـانـ،ـ أـخـبـرـكـ فـلـانـ"ـ فـلـيـقـلـ الـقـارـيـ:ـ "ـقـرـئـ عـلـىـ فـلـانـ قـيلـ لـهـ:ـ أـخـبـرـكـ فـلـانـ"ـ،ـ وـإـذـاـ كـانـ فـيـهـ "ـقـرـئـ عـلـىـ فـلـانـ أـخـبـرـنـاـ فـلـانـ"ـ فـلـيـقـلـ:ـ "ـقـرـئـ عـلـىـ فـلـانـ قـيلـ لـهـ قـلـتـ:ـ أـخـبـرـنـاـ فـلـانـ"ـ.

وإذا تكررت كلمة قال كقوله: حدثنا صالح قال قال الشعبي، فإنهم يحذفون إحداها في الخط فيلفظ بهما القاري، فلو ترك القاري لفظة قال“ في هذا كله فقد أخطأ، والسماع صحيح للعلم بالمقصود ويكون هذا من الحذف لدلالة الحال عليه. قال السنوي في موضع آخر: إن لفظ ”ابن“ إذا وقع بين العلمين ويكون صفة للأول يقرأ العلم الأول بلا تنوين، وأيضاً إذا كان كذلك فرسم خطه أن يكتب ”بن“ بدون الألف في أول السطر فيكتب هنا، وفي باقي الموضع بالألف.

## الفصل السادس في الإسناد المعنعن

قال السنوي: ”هو فلان عن فلان“، قال بعض العلماء: هو مرسل، والصحيح الذي عليه العمل وقال الجماهير من أصحاب الحديث والفقه والأصول: أنه متصل بشرط أن يكون المعنعن غير مدلس وشرط إمكان لقاء من أضيفت العنعة إليهم بعضهم بعضاً.

وفي اشتراط اللقاء وطول الصحة ومعرفته بالرواية عنه خلاف: منهم من لم يشترط شيئاً من ذلك وهو مذهب مسلم. ومنهم من شرط ثبوت اللقاء وحده وهو مذهب علي بن المديني والبخاري وأبي بكر بن الصيرفي الشافعي والمحققين وهو الصحيح. ومنهم من شرط طول الصحبة وهو قول أبي المظفر السمعاني الفقيه الشافعي. ومنهم من شرط أن يكون معروفاً بالرواية عنه، وبه قال أبو عمرو المقرري.

وأما إذا قال: حدثنا الزهرى أن ابن المسيب قال كذا أو حدث بكتذا أو فعل أو ذكر أو روى أو نحو ذلك، فقال الإمام أحمد بن حنبل وجماعة: لا يتحقق ذلك بـ ”عن“ بل يكون منقطعاً حتى يتبيّن السماع، وقال الجماهير: هو كـ ”عن“ محمول على السماع بالشرط المتقدم، وهذا هو الصحيح.

## الفصل السابع في بيان طبقات رواة البخاري

جملة من حدث عنه البخاري في صحيحه خمس طبقات:

الأولى لم يقع حديثهم إلا كما وقع من طريقه إليهم، منهم محمد بن عبد الله الأنصاري حدث عنه عن حميد عن أنس، و منهم مكي بن إبراهيم وأبو عاصم النبيل حدث عنهما عن يزيد بن أبي عبيد عن سلمة بن الأكوع، و منهم عبيد الله بن موسى حدث عنه عن معروف عن أبي الطفيلي عن علي و حدث عنه عن هشام بن عروة وإسماعيل بن أبي خالد، و هما تابعيان، و منهم أبو نعيم حدث عنه عن الأعمش والأعمش تابعي، و منهم علي بن عياش حدث عنه عن جرير بن عثمان عن عبد الله بن بشر الصحابي، هؤلاء وأشباههم الطبقة الأولى، و كان البخاري سمع مالكا والثورى وشعبة وغيرهم، فإنهم حدثوا عن هؤلاء وطبقتهم.

الثانية من مشايخه قوم حدثوا عن أبيه حدثوا عن التابعين وهم شيوخه الذين روي عنهم عن ابن حريج ومالك وابن أبي ذئب وابن عبيدة بالحجاج وشبيب والأوزاعي وطبقتهم بالشام والثورى وشعبة وحماد وأبي عوانة وهمام بالعراق واليث ويعقوب بن عبد الرحمن بمصر وفي هذه الطبقة كثرة.

الثالثة قوم حدثوا عن قوم أدرك زمانهم وأمكنة لقيهم لكنه لم يسمع منهم كيزيد بن هارون وعبد الرزاق.

الرابعة قوم في طبقته حدث عنهم عن مشايخه كأبي حاتم محمد بن إدريس الرازي حدث عنه في صحيحه ولم ينسبة عن يحيى بن صالح.

الخامسة قوم حدث عنهم وهم أصغر منه في الإسناد والسن والوفاة والمعرفة، منهم عبد الله بن حماد الأملبي وحسين القباني وغيرهما. ولا بد من الوقوف على هذه لأن من لا معرفة له يظن أن البخاري إذا حدث عن مكي عن يزيد بن أبي عبيد

عن سلمة، ثم حدث في موضع آخر عن بكر بن مضر عن عمرو بن الحارث عن بكير بن عبد الله بن الأشج عن يزيد بن أبي عبيد عن سلمة أن الإسناد الأول سقط منه شيء، وإنما يحدث في موضع غالباً وفي موضع نازلاً، فقد حدث في مواضع كثيرة جداً عن رجل عن مالك، وفي موضع عن عبد الله بن محمد المستدي عن معاوية بن عمرو عن أبي إسحاق الفزارى عن مالك، وحدث في مواضع عن رجل عن شعبة وحدث في مواضع عن ثلاثة عن شعبة، منها حديثه عن حماد بن حميد عن عبد الله بن معاذ عن أبيه عن شعبة، وحدث في مواضع عن رجل عن الثوري وحدث في مواضع عن ثلاثة عنه، فحدث عن أحمد بن عمر عن أبي النصر عن عبد الله الأشجعي عن الثوري، وأعجب من هذا كله أن عبد الله بن المبارك أصغر من مالك وسفيان وشعبة ومتأخر الوفاة، وحدث البخاري عن جماعة من أصحابه عنه وتأخرت وفاتهم، ثم حدث عن سعيد بن مروان عن محمد بن عبد العزيز أبي رزمه عن أبي صالح سلمويه عن عبد الله بن المبارك، فقس على هذا أمثاله، وقد حدث البخاري عن قوم خارج الصحيح، وحدث عن رجل عنهم في الصحيح منهم أحمد بن منيع وداود بن رشيد، وحدث عن قوم في الصحيح وحدث عن آخرين عنهم، منهم أبو نعيم وأبو عاصم والأنصاري وأحمد بن صالح وأحمد بن حنبل ويحيى بن معين، فإذا رأيت مثل هذا فأصله ما ذكرنا، وقد روي عن البخاري: "لا يكون المحدث محدثاً حتى يكتب عن من هو فوقه وعمن هو مثله وعمن هو دونه"، هذا كله من العيني.

## الفصل الثامن في الجواب إجمالاً عن الطعن في الرواية

قال الحافظ ابن حجر: ينبغي لكل منصف أن يعلم أن تخرير صاحب الصحيح لأي راوٍ كان مقتضٍ لعدالته عنده وصحة ضبطه وعدم غفلته، ولا سيما ما انصاف إلى ذلك من إطلاق جمهور الأئمة على تسمية الكتابين بالصحيحين، وهذا يعني لم يحصل لغير من خرج عنه في الصحيحين، فهو نهاية إطاب الجمهور على تعديل من ذكر فيهما، هذا إذا أخرج له في الأصول، فاما إن أخرج له في المتابعات والشواهد والتعاليق فهذا يتفاوت درجات من أخرج له في الضبط وغيره مع حصول اسم الصدق لهم، وحينئذ إذا وجدنا لغيره في أحد منهم طعناً فذلك الطعن مقابل للتعديل لهذا الإمام، فلا يُقبل إلا مبين السبب مفتقرًا بقادر يقدح في عدالة هذا الرواية وفي ضبطه مطلقاً أو في ضبط الخبر بعينه؛ لأن الأسباب الحاملة للأئمة على الوجه متفاوتة، منها ما يقدح ومنها ما لا يقدح.

وقد كان الشيخ أبو الحسن المقدسي يقول في الرجل الذي يخرج عنه في الصحيح: "هذا جاز القنطرة" يعني بذلك أنه لا يلتفت إلى ما قيل فيه. قال الشيخ أبو الفتح القشيري في مختصره: "وهي كذا نعتقد وبه نقول"؛ ولا يخرج عنه إلا بحجة ظاهرة وبيان شافٍ يزيد في غلبة الظن على المعنى الذي قدمناه من اتفاق الناس بعد الشيختين على تسمية كتابيهما بالصحيحين، ومن لوازمه ذلك تعديل رواتهما.

قللت: فلا يقبل الطعن في أحد منهم إلا بقادر واضح؛ لأن أسباب الوجه مختلفة، ومدارها هنها على خمسة أشياء: البدعة، والمخالفة، أو الغلط، أو جهالة الحال، أو دعوى الانقطاع في السند بأن يدعى في الرواية أنه كان يدلّس أو يرسل. فاما جهالة الحال فمتدفعه عن جميع من أخرج لهم في الصحيح؛ لأن شرط الصحيح أن يكون راويه معروفاً بالعدالة، فمن زعم أن أحداً منهم مجهمول العدالة فكانه نازع المصنف في دعواه أنه معروف، ولاشك أن المدعى لمعرفته مقدم على من يدعى عدم معرفته لما مع المثبت من زيادة العلم، ومع ذلك فلا تجد في رجال الصحيح أحداً من يسوغ إطلاق اسم الجهالة عليه أصلاً، وأما الغلط فتارة يكثر من الرواية وتارة يقلّ، فحيث يوصف بكونه كثیر الغلط نظر فيما أخرج له: إن وجده مروياً عنده أو عند غيره من رواته غير هذا الموصوف بالغلط علم أن المعتمد أصل الحديث لا خصوص هذا الطريق

وإن لم يوجد إلا من طريقه، فهذا قادح بوجوب التوقف عن الحكم بصحبة ما هذا سبile، وليس في الصحيح بحمد الله من ذلك شيء، وحيث يوصف بقلة الغلط كما يقال: شيء الحفظ أو له أوهام أو له مناكير وغير ذلك عن العبارات، فالحكم فيه كالحكم في الذي قبله إلا أن الرواية عن هؤلاء في المتابعات أكثر منها عند المصنف من الرواية عن أولئك.

وأما المخالففة وينشأ عنها الشذوذ والنكارة فإذا روى الضابط أو الصدوق شيئاً فرواه من هو أحافظ منه أو أكثر عدداً، بخلاف ما روي بحيث يتذرع الجمع على قواعد المحدثين فهذا شاذ، وقد يشتد المخالففة أو يضعف الحفظ فيحكم على ما يخالفه فيه بكونه منكراً، وهذا ليس في الصحيح سوى نزوي يسير بحمد الله.

وأما دعوى الانقطاع فمدفوعة عن أخرج لهم البخاري لما علم من شرطه، ومع ذلك فحكم من ذكر من رجاله بتديليس أو إرسال إن تيسر أحاديثهم الموجودة عنده بالعنعة، فإن وجد التصرير بالسماع فيها اندفع الاعتراض.

وأما البدعة فال موضوع بها إما أن يكون من يكفر بها أو يفسق، فالمحكريها لا بد أن يكون ذلك التكفير متفقاً عليه من قواعد جميع الأئمة كسا في غلاة الروافض من دعوى بعضهم حلول الإلهية في علي رضي الله تعالى عنه أو في غيره أو الإيمان برجوعه إلى الدنيا قبل يوم القيمة أو غير ذلك، وليس في الصحيح من حديث هؤلاء شيء أثبتة، والمفسق بها كبدع الخوارج والروافض الذي لا يغلون ذلك الغلو وغير هؤلاء من الطوائف المخالفين لأصول السنة خلافاً ظاهراً لكنه مستند إلى تأويل ظاهر شائع فقد اختلف أهل السنة في قبول حديث من هذا سبile إذا كان معروفاً بالتحذر من الكذب مشهوراً بالسلامة من خوارم السروة موصوفاً بالديانة والعبادة، فقيل: يقبل مطلقاً، وقيل: يرد مطلقاً، والثالث التفصيل بين أن يكون داعية لبدعته أو غير داعية، فيقبل غير الداعية ويرد حديث الداعية، وهذا المذهب هو الأعدل وصار إليه طائف من الأئمة، وادعى ابن حبان إجماع أهل النقل عليه، لكن في دعوى ذلك نظر.

ثم اختلف القائلون بهذا التفصيل، فبعضهم أطلق ذلك، وبعضهم زاد تفصيلاً فقال: إن اشتملت رواية غير الداعية على ما يشيد بدعته ويزينه ويحسنه فلا يقبل، وإن لم يستتمل فقبل، وطرد بعضهم هذا التفصيل بعينه في عكسه في حق الداعية فقال: إن اشتملت روايته على ما يرد به بدعته قبل وإن فلا، وعلى هذا إذا اشتملت رواية المبتدع سواء كانت داعية أم لم تكن على مالاً تعلق له بدعته أصلاً هل يقبل مطلقاً أو يرد مطلقاً؟ مال أبو الفتح القشيري إلى تفصيل آخر فيه فقال: إن وافقه غيره فلا يلتفت إليه إخماماً لدعنته وإطفاء لناره، وإن لم يوافقها أحد ولم يوجد ذلك الحديث إلا عنده مع ما وصفنا من صدقه وتحرره عن الكذب واشتهاره بالتدين وعدم تعلق ذلك الحديث بدعنته، فينبغي أن يقدم مصلحة تقديم ذلك الحديث ونشر تلك السنة على مصلحة إهانته وإطفاء بدعنته، والله أعلم.

واعلم أنه قد وقع من جماعة الطعن في جماعة بسبب اختلافهم في العقائد، فينبعي التنبه لذلك وعدم الاعتداد به إلا بحق، وكذا عاب جماعة من الورعين جماعة دخلوا في أمر الدنيا فضعفوا هم لذلك، ولا أثر لذلك التضييف مع الصدق والضبط والله الموفق، وأبعد ذلك كله عن الاعتبار تضييف من ضعف الرواية بأمر يكون الحمل فيه على غيره والتحامل بين الأقران، وأشد من ذلك تضييف من هو أوثق منه أو أعلى قدرأ أو أعرف بالحديث، فكل هذا لا يعتبر به.

هذا ما ذكره الحافظ ابن حجر في مقدمة فتح الباري في أول الفصل التاسع، ثم سرد أسماء من طعن فيهم من رواة الصحيح وأحاب عن الاعتراضات عليهم، لكن لما كان بناء هذه الفصول على الاختصار تركنا التفصيل ورأينا أن نذكر على سبيل التمثيل من رواية الصحيح المحرو حين: عمران بن حطان، ومروان بن الحكم، فتنقل ماحكاهم الحافظ من الاعتراض عليهمما وما أحاب به عنه. عبارته:

عمران بن حطان السدوسي الشاعر المشهور: كان يرى رأي الخوارج، قال أبو العباس المبرد: كان عمران رأس القعدية من

الصفرية وخطيبهم وشاعرهم، انتهى. والقعدية: قوم من الخوارج كانوا يقولون بقولهم ولا يرون بالخروج بل يرثونه. وكان عمران داعية إلى مذهبة وهو الذي رثي عبد الرحمن بن ملجم قاتل علي رضي الله تعالى عنه وقد وثقه العجمي، وقال قنادة: كان لا يتهم في الحديث، وقال أبو داود: ليس في أهل الأهواء أصح حديثا من الخوارج، ثم ذكر عمران هذا وغيره، وقال يعقوب بن شيبة: أدرك جماعة من الصحابة وصار في آخر أمره إلى أن رأى الخوارج. وقال العقيلي: حدث عن عائشة ولم يبين سماعه منها، قلت: لم يخرج البخاري سوى حديث واحد من رواية يحيى بن أبي كثير عنه، قال: سألت عائشة عن الحرير، فقالت: اتت ابن عباس فسألها فقالت: اتت ابن عمر فسألها فقال: حدثني أبو حفص أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: إنما يلبس الحرير في الدنيا من لا خلاق له في الآخرة، انتهى.

وهذا الحديث إنما أخرجه البخاري في المتابعات، فلل الحديث عنده طرق غير هذه من رواية عمر وغيره، وقد رواه مسلم من طريق آخر عن ابن عمر نحوه، ورأيت بعض الأئمة يرغم أن البخاري إنما أخرج له ما حمل عنه قبل أن يرى رأي الخوارج، وليس ذلك الاعتذار بقوى؛ لأن يحيى بن أبي كثير إنما سمع منه باليمامة في حال هروبه من الحجاج وكان الحجاج يطلب لقتله لرأيه، وقصته في ذلك مشهورة مبسوطة في الكامل للمبرد وفي غيره على أن أبا زكريا الموصلي حكى في تاريخ الموصل عن غيره أن عمران هذا رجع في آخر عمره عن رأي الخوارج، فإن صح ذلك كان عذراً جيداً، وإن فلما يضر التحرير عمن هذا سببه في المتابعات، والله أعلم.

مروان بن الحكم بن أبي العاص بن عمية ابن عم عثمان بن عفان: يقال له رؤبة، فان ثبتت فلا يرجع على من تكلم فيه، وقد قال عروة بن الزبير: كان مروان لا يتهم في الحديث، وقد روى عنه سهل بن سعد الساعدي الصحابي اعتماداً على صدقه، وإنما هو لأنه رمى طلحة يوم الجمل بسهم فقتله ثم شهر السيف في طلب الخلافة حتى جرى ماجرى، فاما قتل طلحة فكان متولاً فيه كما قرر الإمام علي وغيره، وأما ما بعد ذلك فإنما حمل عنه سهل بن سعد وعروة وعلي بن الحسن وأبوبكر بن عبد الرحمن بن الحارث، وهؤلاء أخرج البخاري أحاديثهم عنه في صحيحه لما كان أميراً عندهم بالمدينة قبل أن يلدو منه في الخلاف على ابن الزبير ما بدا، والله أعلم. وقد اعتمد مالك على حديثه ورأيه والباقيون سوى مسلم، انتهى ما في مقدمة فتح الباري.

وقال ابن عبد البر: روى عنه جماعة من التابعين وروى عنه من الصحابة سهل بن سعد فيما ذكر صالح بن كيسان وعبد الرحمن بن إسحاق عن ابن شهاب عن سهل بن سعد عن مروان عن زيد بن ثابت في قول الله عزوجل: "لا يستوي القاعدون من المؤمنين": الآية، ورواه معمر عن قبيصة بن ذويب عن زيد بن ثابت، ومن روى عنه من التابعين عروة بن الزبير وعلي بن الحسين، وقال عروة: كان مروان لا يتهم في الحديث، انتهى.

## الفصل التاسع في ضبط الأسماء المتكررة المختلفة في الصحيحين

أبي: كله بضم الهمزة وفتح الباء الموحدة وتشديد الياء آخر الحروف إلا آبي اللحم، فإنه بهمزة ممدودة مفتوحة، ثم باء مكسورة ثم ياء مخففة؛ لأنه كان لا يأكله، وقيل: لا يأكل ما ذبح لصنم.

البراء: كله بتخفيف الراء إلا أبا معاشر البراء وأبا العالية البراء بالتشديد وكله ممدود، وقيل: إن المخفف يحوز قصره حكاه، النروي، والبراء هو الذي يبرر العود.

يزيد كله بالمشنأة من تحت والراي إلا ثلاثة: بزيد بن عبد الله بن أبي برد، يروي غالباً عن أبي برد بضم الباء الموحدة وبالراء، والثاني محمد بن عرعرة بن البرند بموحدة وراء مكسورتين، وقيل بفتحهما ثم نون، والثالث علي بن هاشم بن البريد بموحدة مفتوحة ثم راء مكسورة ثم مشنأة تحت.

يسار: كله بالياء آخر الحروف والسين المهملة إلا محمد بن بشار شيخهما فبموحدة ثم معجمة، وفيهما سيار بن سلامه وسيار بن أبي سيار بمهملة ثم بمتناة.

بشر: كله بموحدة ثم شين معجمة إلا أربعة فالضم ثم مهملة عبد الله بن بسر الصحابي وبسر بن سعيد وبسر بن عبيد الله الحضرمي وبسر بن محجن، وقيل هذا بالمعجمة كالأول.

بشير: كله بفتح المونية وكسر المعجمة إلا اثنين فالضم وفتح الشين، وهو ما بشير بن كعب وبشير بن يسار وإلا ثالثاً فالضم المتناة وفتح المهملة وهو يسir بن عمرو ويقال: أسيير، ورابعاً فالضم النون وفتح المهملة قطن بن نسيير.

حارثة: كله بالحاء المهملة والمثلثة إلا جارية بن قدامة ويزيد بن جارية فالحيم والمثناة من تحت ولم يذكر غيرهما ابن الصلاح وذكر الجياني عمرو بن أبي سفيان بن أسيد بن جارية الثقفي حليفبني زهرة، قال: حدديثه مخرج في الصحيحين والأسود بن العلاء بن جارية حدديثه في مسلم.

حرير: كله بالحيم وراء مكررة إلا حرير بن عثمان وأبا حرير بن عبد الله بن الحسين الراوي عن عكرمة فالحاء والزاي آخر، ويقاربه حديير بالحاء والدال والد عمران والد زياد وزيد.

حازم: كله بالحاء المهملة إلا أبا معاوية محمد بن خازم فبالممعجمة، كذا اقتصر عليه ابن الصلاح وتبعد النون وأهملها بشير بن أبي خازم الإمام الواسطي أخر جاه، ومحمد بن بشر العبد كنياه أبو حازم بالمهملة، قال أبو علي الجياني: والمحفوظ أنه بالمعجمة كذا كنه أبوأسامة في روايته عنه، قاله الدارقطني.

خبيب: كله بفتح المهملة إلا خبيب بن عدي وخبيب بن عبد الرحمن وهو خبيب غير منسوب عن حفص بن عاصم وخبيباً كنية ابن الزبير فبضم المونية.

حيان: كله بالفتح والمثناة إلا حيان بن منقد والد واسع بن حيان وجده محمد بن يحيى بن حيان وجد حيان بن واسع بن حيان، وإلا حيان بن هلال منسوباً وغير منسوب عن شعبة ووهيب وهمام وغيرهم فبالمونية وفتح الحاء، وإلا حيان بن العرفة وحيان بن عطية وحيان بن موسى منسوباً وغير منسوب عن عبد الله هو ابن المبارك فبكسر الحاء والمونية، وذكر الجياني أحمد بن سنان بن أسد بن حيان روى له البخاري في الحج ومسلم في الفضائل وأهمله ابن الصلاح والنون.

خرافش: كله بالخاء المونية إلا والد ربعي فبالمهملة.

حزام: بالزاي في قريش وبالراء في الأنصار، وفي المختلف والمؤلف لابن حبيب في حذام حرام بن حذام، وفي تميم بن مُرِّ حرام بن كعب، وفي حزاعة حرام بن حبشية بن كعب بن سلول بن كعب، وفي عذرة حرام بن صنة، وأما حرام بالزاي فجماعه في غير قريش، منهم حزام بن هشام الحزاعي وحزام بن ربيعة شاعر وعروة بن حزام الشاعر العدوبي.

حصين: كله بضم الحاء وفتح الصاد المهملتين إلا أبو حصين عثمان بن عاصم فالفتح وكسر الصاد والإيمان حضين فالضم وضاد معجمة.

حكيم: كله بفتح الحاء وكسر الكاف إلا حكيم بن عبد الله ورزيق بن حكيم فالضم وفتح الكاف.

رياح: كله بالمونية إلا زياد بن رياح عن أبي هريرة في أشراط الساعة فبالمثناة عند الأكثرين، وقال البخاري بالوجهين بالمثناة والمسوحة، وذكر أبو علي الجياني محمد بن أبي بكر بن عوف بن رياح الثقفي سمع أنساً عنه مالك روايه، ورياح بن عبيدة من ولد الوهاب الرياحي روى له مسلم ورياح في نسب عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه، وقيل بالمونية.

زييد: بضم الزاي هو ابن الحارث ليس فهما غيره، وأما زيد بن الصلت وبعد الزاي ياء آخر الحروف مكررة، وهو في المؤطّا.

الزبير: بضم الزاي إلا عبد الرحمن بن الزبير الذي تزوج امرأة رفاعة فالفتح وكسر الباء.

زياد: كله بالياء آخر الحروف إلا أبا الزناد فالنون.

سالم: كله بالألف ويقاربه سلم بن زرير بفتح الزاي وسلم بن قتيبة وسلم بن أبي الذبال وسلم بن عبد الرحمن بحذفها.

سليم: كله بالضم إلا ابن حيان بالفتح.

شريح: كله بالمعجمة والباء المهمملة إلا ابن يونس وابن النعمان وأحمد بن أبي سريح بالمهملة والجيم.

سلمة: بفتح اللام إلا عمرو بن سلمة إمام قومه وبني سلمة القبيلة من الأنصار فيكسرها، وفي عبدالخالق بن سلمة وجهان.

سلمين: كله بالياء إلا سلمان الفارسي وابن عامر والأغر وعبد الرحمن بن سالم فيحذفها، وأبو حازم الأشعري وأبورجاء

مولى أبي قلابة كل منهما اسمه سلمان بغير ياء ولكنه ذكر بالكتبة.

سلام: كله بالتشديد إلا عبد الله بن سلام الصحابي ومحمد بن سلام شيخ البخاري في التخفيف، وشدد جماعة شيخ

البخاري وادعى صاحب المطالع أن الأكثر عليه وأخطأ، نعم المشدد محمد بن سلام بن السكن البيكندي الصغير وهو من

أقرانه، وفي غير الصحيحين جماعة بالتحريف.

شيبان: كله بالشين المعجمة، ثم الياء آخر الحروف ثم الباء موحدة، ويقاربه سنان بن أبي سنان وابن ربيعة وأحمد بن سنان

وسنان بن سلمة وأبو سنان ضرار بن مرة بالمهملة والنون.

عبداد: كله بالفتح والتشديد إلا قيس بن عباد بالضم والتحريف.

عبادة: كله بالضم إلا محمد بن عبادة شيخ البخاري في الفتح.

عبدة: كله بإسكان الباء إلا عامر بن عبدة وبجالة بن عبدة فيهما الفتح والإسكان والفتح أشهر وعند بعض رواة مسلم عامر

بن عبد بلا هاء ولا يصح.

عبيدة: كله بضم العين.

عبيدة: كله بالضم إلا السلماني وابن سفيان وابن حميد وعامر بن عبيدة في الفتح، وذكر الجياني عامر بن عبيدة قاضي البصرة

ذكره البخاري في كتاب الأحكام.

عقيل: كله بالفتح إلا عقيل بن خالد الأيلي، ويأتي كثيراً عن الزهري غير منسوب ولا يحى بن عقيل، وبني عقيل للقبيلة بالضم.

عمارة: كله بضم العين.

وأقد: كله بالقاف.

يسرة: بفتح الياء آخر الحروف والسين المهمملة وهو يسراً بن صفوان شيخ البخاري، وأما يسراً بنت صفوان فليس ذكرها

في الصحيحين.

الأنساب:

الأيلي: كله بفتح الهمزة وسكون الياء آخر الحروف، ونسبة إلى أيلة قرية من قرى مصر، ولا يرد شيبان بن فروخ الأيلي بضم الهمزة والمودحة شيخ مسلم؛ لأنه لم يقع في صحيح مسلم منسوباً وهو نسبة إلى أبله مدينة قديمة وهي مدينة كور درجة وكانت المساحة والمدينة العاشرة قبل أن تختلط البصرة.

البصري: كله بالياء الموحدة المفتوحة والمكسورة نسبة إلى بصرة مثلثة الباء إلا مالك بن أوس بن الحدثان النصري وعبد

الواحد النصري وسالم مولى النصريين فالنون.

البزار: بزایین معجمتين محمد بن الصبّاح وغيره إلا خلف بن هشام البزار والحسن بن الصبّاح فآخرهما راء مهملة، ذكر هما ابن الصلاح وأهمل يحيى بن مسکن بن حبيب وبشر بن ثابت فآخرهما مهملة أيضاً، فالأول حدث عنه البخاري

في صدقة الفطر والدعوات، والثاني استشهد به في صلاة الجمعة.

الثوري: كله بالمثلثة إلا أبا يعلى محمد بن الصلت التورّي بفتح المثناة من فوق وتشديد الواو المفتوحة وبالزاي ذكره البخاري.  
الحريري: بضم الجيم وفتح الراء إلا يحيى بن بشر الحريري شيخهما على ما ذكره ابن الصلاح ولم يعلم له المزي إلا علامة مسلم فقط وبالحاء المهملة المفتوحة وعد ابن الصلاح من الأول ثلاثة، ثم قال: وهذا ما فيهم بالجيم المضمومة، وأهم مسلم رابعا وهو عباس بن فروخ روى له مسلم في الاستسقاء، وخامسا وهو أبان بن تغلب روى له مسلم أيضا.

الحارثي: كله بالحاء والمثلثة وبقاربه سعد الحارثي بالجيم وبعد الراء ياء مشددة نسبة إلى الحارثي مرقى السفن بساحل المدينة.  
الحرزامي: كله بالحاء والزاي، وقوله في صحيح مسلم في حديث أبي اليسر كان لي على فلان الحرامي، قيل بالزاي وبالراء، وقيل: الجذامي بالجيم والذال المعجمة.

الحرامي: بالمهملتين في الصحيحين جماعة، منهم حابر بن عبد الله.

السلمي: في الأنصار بفتح اللام وحکى كسرها وفيبني سليم بضمها وفتح اللام.

الهمданى: كله بإسكان الميم ودال مهملة، قال الجيانى أبو أحمد بن المراز بن حموية: الهمدانى بفتح الميم والذال معجمة، يقال: إن البخارى حدث عنه في الشروط. هذا كله من العيني.

## الفصل العاشر في بيان نسب بعض شيوخ البخاري

اعلم أن كلما كان في البخاري أنا عبد الله فهو ابن مقاتل المروزي عن ابن المبارك، وما كان أنا محمد عن أهل العراق كأبي معاوية وعبيدة ويزيد بن هارون والفرازي فهو ابن سلام البickندي، وما كان فيه عبد الله غير منسوب فهو عبد الله بن محمد الجعفي المستندي مولى محمد بن إسماعيل البخاري، وما كان أنا يحيى غير منسوب فهو ابن موسى البخخي وإسحاق غير منسوب هو ابن راهويه. فافهم كذا في العيني.

## الفصل الحادى عشر في بيان فائدة لفظ "هو" أو "يعنى" الزائد بعد اسم الراوى

قال التنووى في مقدمة شرحه على صحيح مسلم: ليس للراوى أن يزيد في نسب غير شيخه ولا صفتة على ماسمه من شيخه لشلا يكون كاذبا على شيخه، فإن أراد تعريفه وإضاحه وزوال اللبس المتطرقل إليه لمشابهه غيره فطريقه أن يقول: قال حدثني فلان يعني ابن فلان أو الفلانى أو هو ابن فلان أو نحو ذلك، فهذا جائز حسن قد استعمله الأئمة، وقد أكثر البخاري ومسلم منه في الصحيحين غاية الإكثار، وهذا الفصل نفيس يعظم الانتفاع به، فإن من لا يعاني هذا الفن قد يتورّم أن قوله: "يعنى" وقوله: "هو" زيادة لاحاجة إليها وأن الأولى حذفها، وهذا جهل قبيح، والله أعلم، انتهى.

## الفصل الثانى عشر

### في بيان أن الرواية بالأسانيد المتصلة في زماننا ليس المقصود بها إثبات ما يروى

قال التنووى: قال الشيخ أبو عمرو عثمان بن الصلاح رحمه الله: اعلم أن الرواية بالأسانيد المتصلة ليس المقصود بها في عصرنا وكثير من الأعصار قبله إثبات ما يروى؛ إذ لا يخلو إسناد منها عن شيخ لا يدرى ما يرويه ولا يضبط في كتابه ضبطا يصلاح لأن يعتمد عليه في ثبوته، وإنما المقصود إبقاء سلسلة الإسناد التي خصت بها هذه الأمة، زادها الله كرامة، وإذا كان كذلك فسبيل من أراد الإحتجاج بحديث من صحيح مسلم وأشباهه أن ينقله من أصل به مقابل على يدي ثقتين بأصول

صحيحة متعددة مروية بروايات متعددة ليحصل له بذلك مع اشتهر هذه الكتب وبعدها عن أن تقصد بالتبديل والتحريف الشقة بصححة ما اتفقت عليه تلك الأصول، فقد تكرر تلك الأصول المقابلة كثرة تنزل منزلة التواتر ومتزلة الاستفاضة، هذا كلام الشيخ، وهذا الذي قاله محمول على الاستحباب في الاستظهار وإلا فلا يشترط تعداد الأصول والروايات، فإن الأصل الصحيح المعتمد يكفي وتكفي المقابلة، انتهي.

### الفصل الثالث عشر في معرفة الصحابي والتابعي

وهذا الفصل مما يتأكد الاعتناء به وتسن الحاجة إليه، وفيه يعرف المتصل من المرسل، فأما الصحابي فكل مسلم رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم ولو لحظة، هذا هو الصحيح في حده وهو مذهب أحمد بن حنبل وأبي عبد الله البخاري في صحيحه والمحدثين كافة.

وذهب أكثر أصحاب الفقه والأصول إلى أنه من طالت صحبته له صلى الله عليه وسلم، قال القاضي الإمام أبو بكر بن الطيب الباقلاني: لا خلاف بين أهل اللغة أن الصحابي مشتق من الصحابة، جار على كل من صحب غيره قليلاً أو كثيراً، يقال: صحبته شهراً أو يوماً وساعة، قال: وهذا يوجب في حكم اللغة إجراء هذا على من صحب النبي صلى الله عليه وسلم ولو ساعة، هذا هو الأصل، قال: ومع هذا فقد تقرر للأمة عرف في أنهم لا يستعملونه إلا فيمن كثرت صحبته واتصل لقاؤه، ولا يحرى ذلك على من لقي المرة ساعة ومشي معه خطوات وسمع منه حديثاً، فوجب أن لا يحرى في الاستعمال إلا على من هذا حاله، هذا كلام القاضي المجمع على إمامته وجلالته، وفيه تقرير للمذهبين، ويستدل به على ترجيح مذهب المحدثين، فإن هذا الإمام قد نقل عن أهل اللغة أن الاسم تناول صحبة ساعة وأكثر، وأهل الحديث قد نقلوا الاستعمال في الشرع والعرف على وفق اللغة، فوجب المصير إليه، والله أعلم.

وأما التابعي ويقال فيه التابع فهو من لقي الصحابي، وقيل: من صحبه كالخلاف في الصحابي، والاكتفاء هنا بمجرد اللقاء أولى نظراً إلى مقتضى اللفظين، كذا في النموذج.

### الفصل الرابع عشر

#### في معرفة الحديث الصحيح وبيان أقسامه وبيان الحسن والضعف وأنواعها

قال النموذج: قال العلماء: الحديث ثلاثة أقسام: صحيح، وحسن، وضيع، ولكل قسم أنواع: فاما الصحيح فهو ما اتصل سنته بالعدول الضابطين من غير شذوذ ولا علة، فهذا متفق على أنه صحيح. وإن اختلف بعض هذه الشروط ففيه خلاف وتفصيل، وقال أحمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب الخطابي الفقيه الشافعي المتقن: الحديث عند أهله ثلاثة أقسام: صحيح، وحسن، وسقيم. فالصحيح ما اتصل سنته وعدلت نقله، والحسن ما عرف مخرججه واشتهر رجاله، وعليه مدار أكثر الحديث، وهو الذي نقله أكثر العلماء ويستعمله عامة الفقهاء. والسقيم على طبقات، شرها الموضوع، ثم المقلوب، ثم المجهول.

وقال الحاكم أبو عبد الله النسابوري في كتابه المدخل إلى كتاب الإكليل: الصحيح من الحديث عشرة أقسام، خمسة متفق عليها وخمسة مختلف فيها، بالأول من المتفق عليه اختيار البخاري ومسلم وهو الدرجة الأولى من الصحيح وهو أن لا يذكر إلا ما رواه صحابي مشهور عن رسول الله صلى الله عليه وسلم له راوياً ثقنان فأكثر، ثم برويه عنه تابعي مشهور

بالرواية عن الصحابة، له أيضاً راوياً يان ثقان فأكثر، ثم يرويه عنه من أتباع الأئمّة الحافظ المتقن المشهور على ذلك الشرط ثم كذلك، قال الحاكم: والأحاديث المروية بهذه الشريطة لا يبلغ عددها عشرة آلاف حديث، القسم الثاني مثل الأول لكن ليس لروايته من الصحابي إلا راوٍ واحد. القسم الثالث مثل الأول إلا أن روايته من التابعين ليس له إلا راوٍ واحد. القسم الرابع الأحاديث الأفراد والغرائب التي رواها الثقات العدول. القسم الخامس أحاديث جماعة من الأئمّة عن آبائهم عن أجدادهم ولم يتواءر الرواية عن آبائهم عن أجدادهم بها إلا عنهم كصحيفة عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده وإياس بن معاوية بن قرة عن أبيه عن جده، وأجدادهم صحابيون وأحفادهم ثقات.

قال الحاكم: فهذه الأقسام الخمسة مخرجة في كتب الأئمّة يحتاج بها وإن لم يخرج منها في الصحيحين حديث يعني غير القسم الأول. قال: والخمسة المختلف فيها: المرسل، وأحاديث المدلسين إذا لم يذكروا سمعاً لهم، وما أسنده ثقة وأرسله جماعة من الثقات، وروایات الثقات غير الحفاظ العارفين، وروایات المبتدعة إذا كانوا صادقين، وهذا آخر كلام الحاكم.

وقال أبو علي الغساني الجياني: الناقلون سبع طبقات، ثلاث مقبولة وثلاث متروكة، والرابعة مختلف فيها. فالأولى إيماء الحديث وحفظه، وهم الحجّة على من خالفهم، ويقبل انفرادهم. الثانية دونهم في الحفظ والضبط لحقّهم في بعض روایتهم وهم وغلط، والثالث على حديثهم الصحة ويصحّ ما وهموا فيه من رواية الأولى وهم لا حقوقون بهم. الثالثة جنحت إلى مذاهب من الأهواء غير غالبة ولا داعنة وصحّ حديثها وثبت صدقها وقل وهمها، وهذه الطبقات احتمل أهل الحديث الرواية عنهم وعلى هذه الطبقات يدور نقل الحديث.

وثلاث طبقات أسقطهم أهل المعرفة: الأولى من وسم بالكذب ووضع الحديث. الثانية من غلب عليهم الوهم والغلط. الثالثة طائفة غلت في البدعة ودعّت إليها وحرفت الروايات وزادت فيها ليحتاجوا بها. والرابعة قوم مجهملون انفردوا بروایات لم يتبعوا عليها فقبلهم قوم ووقفهم آخرون، هذا كلام الغساني. فأما قوله: "إن أهل البدع والأهواء الذين لا يدعون إليها ولا يغلوون فيها يقبلون بلا خلاف" فليس كما قال بل فيهم خلاف، وكذلك في الدعاة خلاف مشهور، وأما قوله: "في المجهمولين خلاف" فهو كما قال، وقد أخذ الحاكم بهذا النوع من المختلف فيه.

ثم المجهمول أقسام: مجهمول العدالة ظاهراً وباطناً، ومجهمولها باطناً مع وجودها ظاهراً وهو المستور، ومجهمول العين. فأما الأول فالجهمهور على أنه لا يحتاج به، وأما الآخرين فاحتاج بهما كثيرون من المحققين، وأما قول الحاكم: "إن من لم يرو عنه إلا راوٍ واحد فليس هو من شرط البخاري ومسلم" فمردود، غلطه الأئمّة فيه بإخراجهم حديث المسيّب بن حزن والد سعيد بن المسيّب في وفاة أبي طالب لم يرو عنه غير ابنه سعيد وبإخراج البخاري حديث عمرو بن تغلب: "إني لأعطي الرجل، والذي أدع أحب إلى" لم يرو عنه غير الحسن، وحديث قيس بن أبي حازم عن مرداس الإسلامي: "يذهب الصالحون" لم يرو عنه غير قيس، وبإخراج مسلم حديث رافع بن عمرو الغفاري، لم يرو عنه غير عبد الله بن الصامت وحديث ربيعة بن كعب الإسلامي لم يرو عنه غير أبي سلامة، والناظر في الصحيحين لهذا كثيرة، والله أعلم. هذا ما يتعلّق بالصحيح.

وأما الحسن فقد تقدم قول الخطابي رحمة الله تعالى: إنه ما عرف مخرجه واشتهر رجاله، وقال أبو عيسى الترمذى: هو الحسن ما ليس في إسناده من يتهم وليس بشاذ وروي من غير وجهه، وضبط الشيخ أبو عمرو ابن الصلاح الحسن فقال: هو قسمان: أحدهما الذي لا يخلو إسناده من مستور لم يتحقق أهليته وليس كثير الخطأ فيما يرويه ولا ظهر منه تعمد الكذب ولا تسبّ آخر مفسق، ويكون متن الحديث قد عرف بأن يروي مثله أو نحوه من وجه آخر. القسم الثاني أن يكون راوياً من المشهورين بالصدق والأمانة ولم يبلغ درجة رجال الصحيح لقصوره عنهم في الحفظ والإتقان إلا أنه مرتفع عن حال من يعده تفرّده منكراً، قال: وعلى القسم الأول ينزل كلام الترمذى وعلى الثاني كلام الخطابي، فاقتصر كل واحد منهما على

قسم رأه حفيا ولا بد في القسمين من سلامته من الشذوذ والعلة، ثم الحسن وإن كان دون الصحيح فهو كالصحيح في جواز الاحتجاج به، والله أعلم.

وأما الضعيف فهو مالم يوجد فيه شروط الصحة ولا شروط الحسن، وأما أنواعه فكثيرة، منها الموضوع والشاذ والمنكر والمعلل والمضرط وغير ذلك، لهذه الأنواع حدود وأحكام وتقييمات معروفة عند أهل هذه الصنعة.

## الفصل الخامس عشر في ألفاظ يتداولها أهل الحديث

المعروف ما أضيف إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم خاصة لا يقع مطلقة على غيره، سواء كان متصلًا أو منقطعاً.  
وأما الموقوف فما أضيف إلى الصحابي قوله أفعلاً أو نحوه، متصلًا كان أو منقطعاً، ويستعمل في غيره مقيداً فيقال: حديث كذا وقفه فلان على عطاء مثلاً.

وأما المقطوع فهو الموقوف على التابعي قوله أفعلاً، متصلًا كان أو منقطعاً.  
وأما المنقطع فهو مالم يتصل إسناده على أي وجه كان انقطاعه، فإن كان الساقط رجلين فأكثر سمي أيضاً "معضلاً" بفتح الصاد المعجمة.

وأما المرسل فهو عند الفقهاء وأصحاب الأصول والخطيب الحافظ أبي بكر البغدادي وجماعة من المحدثين: ما انقطع إسناده على أي وجه كان انقطاعه فهو عندهم بمعنى المنقطع، وقال جماعات من المحدثين أو أكثرهم: لا يسمى مرسلًا إلا ما أخبر فيه التابعي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، ثم مذهب الشافعي والمحدثين أو جمهورهم وجماعة من الفقهاء أنه لا يحتاج بالمرسل، ومذهب مالك وأبي حنيفة وأحمد وأكثر الفقهاء أنه يحتاج به، ومذهب الشافعي أنه إذا انضم إلى المرسل ما يعده احتج به، وذلك بأن يروي أيضاً مسندًا أو مرسلًا من طريق آخر أو يعمل به بعض الصحابة أو أكثر العلماء.  
وأما مرسل الصحابي وهو روايته مالم يدركه أو يحضره كقول عائشة رضي الله تعالى عنها: أول مابدئ به رسول الله صلى الله عليه وسلم من الوحي الرؤيا الصالحة، فمذهب الشافعي والجماهير أنه يحتاج به، وقال الأستاذ الإمام أبو إسحاق الإسغري الشافعي أنه لا يحتاج به إلا أن يقول: إنه لا يروي إلا عن صحابي، والصواب الأول، هكذا في النحو.

## الفصل السادس عشر إذا قال الصحابي: كنا نقول أو نفعل

### أو يقولون أو يفعلون كذا، وكنا لا نرى أو لا يرون بأساً بكتذا

اختلفوا فيه: فقال الإمام أبو بكر الإسماعيلي: لا يكون مرفوعاً وهو موقوف، وقال الجمهور من المحدثين وأصحاب الفقه والأصول: إن لم يضفه إلى زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم فليس بمرفوع بل هو موقوف، وإن أضافه فقال: كنا نفعل في حياة النبي صلى الله عليه وسلم أو في وقته أو هو فيما أو في ظهرنا أو نحو ذلك فهو مرفوع، وهذا هو المذهب الصحيح الظاهر فإنه إذا فعل في زمانه صلى الله عليه وسلم فالظاهر اطلاقه عليه وتقريره إياه صلى الله عليه وسلم وذلك مرفوع.  
وقال آخرون: إن كان ذلك الفعل مما لا يخفى غالباً كان مرفوعاً وإلا كان موقوفاً، وبهذا قطع الشیخ أبو إسحاق الشیرازی الشافعی، والله أعلم.

وأما إذا قال الصحابي: "أمرنا بكتذا وأنهينا عن كذا أو من السنة كذا" فكله مرفوع على المذهب الصحيح الذي قاله الجماهير من أصحاب الفتوی، وقيل: موقوف، وأما إذا قال التابعي: "من السنة كذا" فالصحيح أنه موقوف، وقال

بعض أصحابنا الشافعيين: إنه مرفوع مرسلاً، وأما إذا قيل عند ذكر الصحابي يرفعه أو ينفيه أو يبلغ به أو يرويه فكله مرفوع متصل بلا خلاف، أما إذا قال النبوي: ”كانوا يفعلون“ فلا يدل على فعل جميع الأمة بل على البعض فلا حجة فيه إلا أن يصرّح بنقله عن أهل الإجماع، فيكون نقله للإجماع، وفي ثبوته بخبر الواحد خلاف، كذا في النبوي.

## الفصل السابع عشر في الفرق بين الاعتبار والمتابعة والشاهد

قد أكثر البخاري من ذكر المتابعة، فإذا روى حماد مثلاً حديثاً عن أيوب عن ابن سيرين عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم نظرنا: هل تابعه ثقة فرواه عن أيوب، فإن لم نجد فتقة غير أيوب عن ابن سيرين وإلا فتقة غير ابن سيرين عن أبي هريرة وإلا فصحيحاً غير أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم، فأي ذلك وجد علم أن له أصلاً يرجع إليه وإنما فلان، فهذا النظر هو الاعتبار.

وأما المتابعة فأن يرويه عن أيوب غير حماد وعن ابن سيرين غير أيوب أو عن أبي هريرة غير ابن سيرين أو عن النبي صلى الله عليه وسلم غير أبي هريرة، فكل نوع من هذه يسمى متابعة، وأما الشاهد فأن يروى حديث آخر بمعناه وبسم المتابعة شاهداً ولا ينعكس، فإذا قالوا في مثل هذا: ”تفرد به أبوهريرة أو ابن سيرين أو أيوب أو حماد كان مشعراً بانتفاء وجوه المتابعين“، ويدخل في المتابعة والاستشهاد رواية بعض الضعفاء، وفي الصحيح جماعة منهم ذكروا في المتابعين والشواهد ولا يصلح لذلك كل ضعيف، ولهذا يقول الدارقطني وغيره: ”فلان يعتبر به وفلان لا يعتبر به“.

مثال المتابع والشاهد حديث سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن عطاء عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه عليه السلام قال: ”لو أخذنا إهابها فدبقوه فانتفعوا به“، ورواه ابن جرير عن عمرو عن عطاء بدون الدبغ، تابع عمراً أسامي بن زيد فرواه عن عطاء عن ابن عباس أنه عليه السلام قال: ”ألا نزعم جلدنا فدبغتموه فانتفعتم به“، وشاهد هذه حديث عبد الرحمن بن وعلة عن ابن عباس رفعه: ”أيما إهاب دبغ فقد طهر“، فالبخاري قد يأتي بالمتابعة ظاهراً كقوله في مثل هذه: ”تابعه مالك عن أيوب“، أي تابع مالك حماداً فرواه عن أيوب كرواية حماد، فالضمير في ”تابعه“ يعود إلى حماد، وتارة يقول: ”تابعه مالك“ ولا يزيد، فيحتاج إذن إلى معرفة طبقات الرواية ومراتبهم، هكذا في العيني.

## الفصل الثامن عشر في بيان ”مثله أو نحوه“

قال النبوي: إذا روى الشيخ الحديث بإسناد ثمأته إسناداً آخر فقال عند انتهاء هذا الإسناد: مثله أو نحوه، فأراد السامع أن يروي المتن بالإسناد الثاني مقتضاها عليه، فالظهور منه وهو قول شعبة، وقال سفيان الثوري: يجوز بشرط أن يكون الشيخ المحدث ضابطاً متحفظاً مميزاً بين الألفاظ، وقال يحيى بن معين: يجوز ذلك في قوله: ”مثله“ ولا يجوز في ”نحوه“ قال الخطيب البغدادي: وهذا الذي قاله ابن معين بناءً على منع الرواية بالمعنى، فاما على جوازها فلا فرق.

وكان جماعة من العلماء يحتاطون في مثل هذا، فإذا أرادوا رواية مثل هذا أورد أحدهم الإسناد الثاني، ثم يقول: ”مثل حديث قبله منه كذا“ ثم يسوقه، واختار الخطيب هذا ولا شك في حسنه.

## الفصل التاسع عشر في بيان ما أورده البخاري بغير إسناد

قال العيني: قد أكثر البخاري من الأحاديث وأقوال الصحابة وغيرهم بغير إسناد، فإن كان بصيغة جزم قال وروى ونحوه مما فهو حكم منه بصحته، وما كان بصيغة التمريض روي ونحوه فليس فيه حكم بصحته، ولكن ليس هو واهياً إذ لو كان واهياً لما أدخله في صحيحه.

فإن قلت: قد قال: "ماأدخلت في الجامع إلا ما صحي" يخدش فيه ذكر ما كان بصيغة التمريض؟ قلت: معناه ما ذكرت فيه مسندًا إلا ما صحي.

وقال القرطبي: لا يعلق في كتابه إلا ما كان مسندًا لكنه لم يسنه ليفرق بين ما كان على شرطه في أصل كتابه وبين ما ليس كذلك.

## الفصل العشرون في بيان الكتب التي استمتعت منها في حل مطالبه وكشف مآربه

فمن شروح البخاري: فتح الباري ومقدمة فتح الباري للحافظ ابن حجر العسقلاني، وعمدة القاري لأبي محمد بن أحمد العيني، وإرشاد الساري للقسطلاني، والكتاكي الدرازي للكرماني، والخير الجاري للشيخ يعقوب البهانبي، والتنبيح للشيخ بدر الدين الزركشي، والتوضيح للشيخ جلال الدين السيوطي، والعثماني وفيض الباري.

واعلم أني وحدت حواشني في المنقول عنه مرقوما في خاتمتها صورة "د" نقلناها فيما رأينا حاجتها، فغالب ظني أنها علامة للداؤدي للشارح الداؤدي.

ومن شروح المسلم عن نووي، ومن شروح المشكاة: الكاشف عن حقائق السنن للطبيبي، والمرقاة لعلي القاري، واللمعات للشيخ عبد الحق الدهلوi، وأشعة اللمعات أيضًا له، وحاشية سيد جمال الدين المحدث.

ومن كتب الحديث: جامع الأصول، ويسير الوصول، وصحيح مسلم، والترمذى، وأبوداؤد، والنمسائى، وابن ماجة، وموطأ مالك، وشرح المسوى، وموطا محمد، وشرحه للقاري، وكتاب الآثار، ومعانى الآثار للطحاوى، ومشكل الآثار له.

ومن لغات الحديث مجمع البحار للشيخ محمد طاهر الفطى، وهو مع كونه من كتب اللغة - شرح واف للصحاح الستة بل لغيرها أيضًا، والنهاية لابن الأثير، والدر البشير للسيوطى، والمشارق للقاضى عياض.

ومن كتب اللغة: القاموس، والصراح.

ومن كتب أسماء الرجال: التقريب، وتهذيب، الأسماء للنووى، والكاشف للذهبى، والمغني في ضبط حركات الأسماء.

ومن كتب أصول الحديث: شرح النخبة، وجواهر الأصول وغير ذلك.

ومن كتب الفقه: الدر المختار وشروحه، والهداية، وفتح القدير للشيخ ابن الهمام، والكافية، وشرح الوقاية، والكتن، والكافى، والبحر الرائق، والأشباه، والظواهر.

ومن كتب أصول الفقه: الشاشى، والحسامى، والتوضيح.

ومن التفاسير: البيضاوى، والجلالين، ومعالم التنزيل، والمظہري.

ومن كتب النحو: الكافية، وشرح الكافية لملا عبد الرحمن الجامى.

ومن كتب السير: سيرة الحلبى، والاستيعاب، وتاريخ ابن حبان، وغير ذلك.

وأما العلامات التي عبرنا بها عن الكتب التي كثرا استخراج منها فلفتح البارى: "ف" أو "فتح" ، ولعمدة القاري: "ع" أو "عىنى" ، ولإرشاد الساري للقسطلاني: "قس" أو "قسطلاني" ، وللكتاكي الدرازي: "ك" أو "كرمانى" ولخير الجاري: "خ" أو "حير" ، وللنبيح: "تن" ، وللتوضيح: "تو" وحيث ما ترى علامتين أو علامات مجتمعة فهو إشارة إلى أن هذا التعليق مأحوذ أو ملتقط، كله من كل واحد مما هنا علامته أو بعضه من بعضها وبعضه من بعض آخر. وحيث ما كان "كذا في الفلانى" فالمعنى أن العبارة ليست بعين عبارة المرقوم علامته، بل تصرف فيها إما بنحو من حذف أو اختصار أو تقديم أو تأخير أو غيرها.

ومما يناسبه شرح إشارات تراها في المتن فاعلم أنا رسمنا على بعض الكلمات بصورة خف لتبين أن الكلمة ه هنا

محففة لا مشددة، ورسمنا في بعض المواقع على الجار أو على الظرف بصورة "ص" وعلى كلمة قبله أيضا بهذه الصورة؛ ليعلم أن اللاحق موصول بالسابق، وجعلنا على بعض الكلمات صورة "عط" وعلى كلمة قبله أيضا بهذه الصورة ليظهر أن الثاني معطوف على الأول، وربما تجده صورة "صح" مكتوبا بين كلمتين أو على كلمة بخط خفي مائلا إلى فوق، فالمراد منه أنا وجدنا النسخ من هنها مختلفة بزيادة ونقصان بحيث كان في بعضها لفظ زائد بين كلمتين لكن عامتها بالاقتصر عليهم من غير فصل بينهما أو بالعكس أو ما كان الكثرة في جانب بل كانت النسخ متساوية في الجانبيين، لكن شهدت الشروح لزيادة أو نقصان، فلما ترجح عندنا من زيادة أو نقصان بنحو مما ذكرنا كتبنا صورة "صح" إن ترجح الزيادة فعليها وإلا في بين الكلمتين اللتين وجدت الزيادة بينهما الكيلا يتوجه من لم يتيسر له النظر إلا في نسخة مخالفة لأكثر أحوالها أو لم يمس الشروح أن شيئا سقط من هذا الموضع أو زاد.

## الفصل الحادي والعشرون في بيان اصطلاحات يستعملونها في ضبط الأسماء

قال صاحب المعني في مقدمة المعني: أعلم أنهم يعرون عن باء ذات نقطة، تحت بموحدة، وعن تاء ذات نقطتين فوق: بمثناة فوق، وعن ياء ذات نقطتين تحت: بمثناة تحت أو تحتية، وعن ثاء ذات ثلاث نقاط: بمثلثة، وعن الخاء والذال والشين والضاد والغين ذوات النقط: بمعجمة، وعن الحالية عنها: بمهملة، ويعبر عن البقية بالصورة، ويعبر عن الراء بهمزة بعد الألف، وعن الزاي المعجمة: بمثناة تحت بعد همزة، والبقية متميزة بالاسم، والخفة عدم التشديد لا الإسكان، وقد يعبر عنهما بالسكون والشدة، وإذا سمعت زيدا بزاي فياء فدال بالعطف بالفاء، فكل الحروف متصلة وبالواو أعم، وحيث يقال: "بفتح لام وميم" اشتراكا فيه، بخلاف بفتح لام وبميم أو شدة ميم.

## الفصل الثاني والعشرون في بيان موضوع علم الحديث ومبادئه ومسائله

قال العيني في مقدمة شرحه على البخاري: لكل علم موضوع ومبادئ وسائل. فال موضوع ما يبحث في ذلك العلم عن أعراضه الذاتية. والمبادئ هي الأشياء التي يكتنفها العلم، وهي إماتصورات أو تصديقات، فالتصورات حدود أشياء تستعمل في ذلك العلم، والتصديقات هي المقدمات التي منها يؤلف قياسات العلم. والسائل هي التي يشتمل العلم عليها. فموضوع علم الحديث هو ذات رسول الله صلى الله عليه وسلم من حيث إنه رسول الله صلى الله عليه وسلم. ومبادئه هي ما يتوقف عليه المباحث وهو أحوال الحديث وصفاته. وسائله هي الأشياء المقصودة منه.

وقد قيل: لا فرق بين المقدمات والمبادئ، وقيل: المقدمات أعم من المبادى، لأن المبادى ما يتوقف عليه دلائل المسائل بلا وسط، والمقدمة ما يتوقف عليه المسائل أو المبادى بوسط أو بدل أو سط. وقيل: المبادى ما يبرهن بها وهي المقدمات، والمسائل ما يبرهن عليها، وال الموضوعات ما يبرهن فيها.

قللت: وجه الحصر أن ما لا بد للعلم إن كان مقصودا منه فهو المسائل، وغير المقصود إن كان متعلق المسائل فهو الموضوع، وإلا فهي المبادى، وهي حده وفائدته واستمداده، أما حده فهو علم يعرف به أقوال رسول الله صلى الله عليه وسلم وأفعاله وأحواله، وأما فائدته فهي الفوز بسعادة الدارين، وأما استمداده فمن أقوال الرسول وأحواله، أما أقواله فهو الكلام العربي، فمن لم يعرف الكلام العربي بجهاته فهو بمعزل عن هذا العلم، وهي كونه حقيقة ومحاجزا وكتابا وصريحا وعاما وخاصا ومطلقا ومقيدا ومحذفا ومضمرا ومنظفا ومفهوما واقتضاء وإشارة وعبارة ودلالة وتنبيها وإيماء ونحو ذلك مع كونه على قانون العربية الذي بينه النهاة بتفاصيله، وعلى قواعد استعمال العرب وهو المعتبر بعلم اللغة، وأما أفعاله فهي

الأمور الصادرة عنه التي أمرنا باتباعه فيها مالم يكن طبعاً أو خاصة، انتهى.

### الفصل الثالث والعشرون في روایة الحديث بالمعنى

إذا أراد روایة الحديث بالمعنى فإن لم يكن خبيراً بالألفاظ ومقاصدها عالماً بما يختلّ معانها لم يجز له الروایة بالمعنى بلا خلاف بين أهل العلم بل يتعين اللفظ، وإن كان عالماً بذلك فقلت طائفة من أصحاب الحديث والفقه والأصول: لا يجوز مطلقاً، وجوهه بعضهم في غير حديث النبي صلی الله عليه وسلم ولم يجوز فيه.

وقال جمهور السلف والخلف من الطوائف المذكورة: يجوز في الجميع إذا جزم بأنه أدى المعنى، وهذا هو الصواب الذي يقتضيه أحوال الصحابة فمن بعدهم رضي الله عنهم في روایتهم القضية الوحيدة بالألفاظ مختلفة. ثم هذا في الذي يسمعه في غير المصنفات، أما المصنفات فلا يجوز تغييرها وإن كان بالمعنى، وأما إذا وقع في الروایة أو التصنيف غلط لا شك فيه، فالصواب الذي قاله الجماهير أنه يرويه على الصواب ولا يغيره في الكتاب بل يتبه عليه حال الروایة وفي حاشية الكتاب فيقول: "كذا وقع، والصواب كذا".

### الفصل الرابع والعشرون في حكم تقديم بعض المتن على بعض

قال النووي: إذا قدمت بعض المتن على بعض اختلفوا في جوازه بناءً على جواز الروایة بالمعنى، فإن جوازها حاز وإلا فلا، وينبغي أن يقطع بجوازه إن لم يكن المقدم مرتبًا بالمؤخر، وأما إذا قدم المتن على الإسناد أو ذكر المتن وبعض الإسناد، ثم ذكر باقي الإسناد متصلة حتى وصله بما ابتدأ به فهو حديث متصل والسماع صحيح، فلو أراد من سمعه هكذا أن يقدم جميع الإسناد فالصحيح الذي قاله بعض المتقديمين: القطع بجوازه، وقيل فيه خلاف كتقديم بعض المتن على بعض، انتهى.

### الفصل الخامس والعشرون في حكم روایة "عن النبي صلی الله عليه وسلم"

#### موضع "عن رسول الله صلی الله عليه وسلم" وبالعكس

قال النووي: إذا كان في سماعه "عن رسول الله صلی الله عليه وسلم" فأراد أن يرويه عن النبي صلی الله عليه وسلم أو عكسه فالصحيح الذي قاله حماد بن سلمة وأحمد بن حنبل وأبوبكر الخطيب أنه جائز؛ لأنّه لا يختلف به هنا معنى، وقال الشيخ أبو عمرو بن الصلاح رحمه الله تعالى: الظاهر أنه لا يجوز وإن جازت الروایة بالمعنى لاختلافه، والمحترم قدّمه؛ لأنّه وإن كان أصل النبي والرسول مختلفاً فلا اختلاف هنا ولا لبس ولا شك، والله أعلم، انتهى.

### الفصل السادس والعشرون في آداب الكاتب

قال النووي: يستحب لكتابه إذا مر ذكر الله عزوجل أن يكتب "عزوجل" أو "تعالى" أو "سبحانه وتعالى" أو "بارك وتعالى" أو "جل ذكره" أو "بارك اسمه" أو "جلت عظمته" أو "جلت قدرته" أو ما أشبه ذلك، وكذلك يكتب عند ذكر النبي صلی الله عليه وسلم "صلی الله عليه وسلم" بكمالها لا رامزاً إليها ولا مقتضاها إلى أحدهما، وكذلك يقول في الصحابي: "رضي الله تعالى عنه" فإن كان صحابياً ابن صحابي قال: رضي الله عنهم، وكذلك يتضرى ويترحم على سائر العلماء والأنبياء، ويكتب كل هذا وإن لم يكن مكتوباً في الأصل الذي ينقل منه، فإن هذا ليس روایة وإنما هو دعاء.

وينبغي للقاري أن يقرأ كل ما ذكرناه وإن لم يكن مذكورةً في الأصل الذي يقرأ منه ولا يسام من تكرر ذلك، ومن أغفل

هذا حرم خيراً عظيماً وفوت فضلاً جسيماً، انتهى.

## الفصل السابع والعشرون في بيان الإسناد مني إلى المؤلف

قرأت أكثر هذا الجامع الصحيح للبخاري رحمة الله تعالى على الفاضل الفقيه الألمعي الشيخ وجيه الدين المحسني الصديقي السهارنفور في البلدة السهارنفور صانها الله تعالى عن الآفات والشروع، وحصل له الإجازة والقراءة عن الشيخ العالم الريانبي مولانا عبد الحي عن الشيخ الماهر في علم الباطن والظاهر مولانا عبد القادر عن أخيه الشيخ عبد العزيز عن أبيه الشيخ ولد الله الدھلوي، ح ثم قرأت ثانياً بعض الصحيح وسمعت بعضه بقراءة الغير على الشيخ المكرم المشتهر بين الآفاق بالفضل والوفاق مولانا محمد إسحاق في البلدة المكرمة مكة المعظمة زادها الله تكريماً وتعظيماً وأحازني به، وقال: وحصل له الإجازة والقراءة والسماعة من الشيخ الأجل والجبل الأكمل الذي فاق بين الأقران بالتميز أعني الشيخ عبد العزيز وحصل له الإجازة والقراءة والسماعة من والده الشيخ ولد الله بن الشيخ عبد الرحيم الدھلوي.

وقال الشيخ ولد الله: أخبرنا الشيخ أبو طاهر محمد بن إبراهيم الكردي المدنى، قال: أخبرنا والدي الشيخ إبراهيم الكردي المدنى، قال: قرأت على الشيخ أحمد القشاشى، قال: أخبرنا أحمد بن عبد القدوس أبو المواهب الشناوى، قال: أخبرنا الشيخ شمس الدين محمد بن أحمد بن محمد الرملى عن الشيخ أحمد زكريا بنت محمد أبو يحيى الأنصارى، قال: قرأت على الشيخ الحافظ أبي الفضل شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلانى عن إبراهيم بن أحمد التتوخى عن أبي العباس أحمدين أبي طالب الحجاج عن السراج الحسين بن المبارك الزبيدي عن الشيخ أبي الوقت عبد الأول بن عيسى بن شعيب السجزي الھروي عن شيخ أبي الحسن عبد الرحمن بن مظفر الداودي عن أبي محمد عبد الله بن أحمد السرخسى عن أبي عبد الله محمد بن يوسف بن مطر بن صالح بشر الفربى عن مؤلفه أمير المؤمنين في الحديث الشيخ أبي عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري رحمة الله تعالى.

اللهم اغفر لكاتبه، ولمن سعى فيه واهتم بطبعه وهو:

خادم العلماء والمشايخ نور محمد نقشبندى چشتى

١٢ / أرجب ١٣٥٧ هـ